فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الأربعاء 9 شعبان 1447هـ 28 يناير/ كانون الثاني Wednesday 28 January 2026 | العدد 6286 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS

20070503

وقفة في طولكرم رفضًا لقرارات «أونروا» وتقليصاتها

طولكرم/ فلسطين:

شارك العشرات، أمس، بوقفة احتجاجية في مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية، لمناسبة مرور عام على تهجير سلطات الاحتلال، سكان مخيمي طولكرم ونور شمس. ورفض المشاركون في الوقفة، تقليص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا» حجم الخدمات التي تقدمها لهم، وفصل الموظفين وخصم جزء من رواتب العاملين في الوكالة. وقال أحد المشاركين من مخيم طولكرم أحمد جعيم: «إننا نقف مع أهلنا موظفي وكالة الغوث، وفي ذكرى مرور عام على تهجيرنا من المخيم».

2

حماس: سلاح المقاومة شأن داخلي لا يخضع لإملاءات خارجية

غزة/ فلسطين:

أكّد عضو المكتب السياسي لحركة حماس حسام بدران، أمس، أن المقاومة التزمت بجميع بنود المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي وصفه بـ»المجرم»، يماطل ويتذرّع بذرائع مختلفة للتنصل من التزاماته، خصوصاً ما يتعلّق بفتح معبر رفح والانسحاب من المناطق المحتلة، مشدداً على أن ملف سلاح المقاومة شأن داخلي فلسطيني لا يخضع لإملاءات خارجية. ويأتي هذا في وقت تتجه الأنظار إلى معبر رفح الذي ينتظر فتحه لعبور

2

اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لبلدة كفر عقب شمالي القدس المحتلة أمس (فلسطين)

خلال 24 ساعة..
الاحتلال يهـــدم 40 منشأة في كفر عقب شمالي القدس

القدس المحتلة/ فلسطين:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عمليتها العسكرية في بلدة كفر عقب شمالي القدس المحتلة، وسط عمليات هدم للمنشآت والبنى التحتية. وقالت محافظة القدس إن العملية تشمل تنفيذ عمليات هدم وإزالة واسعة لعشرات المباني والمنشآت والبنى التحتية، بذريعة عدم الترخيص وادعاءات «أمنية»، في إطار سياسة التضييق المتواصلة بحق المواطنين الفلسطينيين. وأفادت بأن قوات الاحتلال هدمت 40 منشأة في كفر عقب شمال القدس خلال الساعات الـ24 الأخيرة.

2

سلوان تُقتلـــع وسط تهجيـــر قسري لعشرات العائلات لمصلحة المستوطنين

القدس المحتلة/ فلسطين:

تواجه بلدة سلوان في القدس المحتلة واحدة من أخطر مراحل التهجير المنهجي، مع صدور قرار قضائي إسرائيلي نهائي يقضي بإخلاء نحو 40 عائلة فلسطينية من منازلها في حي بطن الهوى، في خطوة تمثل ذروة مسار استيطاني استمر لعقود، ويستهدف محو حي فلسطيني كامل لمصلحة الجمعيات الاستيطانية.

وخلال الأسابيع الماضية، شرعت سلطات الاحتلال فعليًا بطرد عدد من العائلات، بعد أن منحت المحكمة الإسرائيلية الأرض المقامة عليها المنازل لمنظمة «عطيرت

5

فرنسا: الوضع بغزة ما زال صعبًا ويجب إدخال المساعدات

باريس/ فلسطين:

قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية باسكال كونفافرو إن هناك أطنانًا من المساعدات أرسلت إلى غزة ويجب أن تصل.

وأوضح كونفافرو في تصريحات متلفزة أمس، أن الوضع ما زال صعبًا في غزة. وأضاف «لدينا معلومات بأن معبر رفح

3

الصحة: شهيدان و9 مصابين وصلوا لمشافـــــي غزة خلال 24 ساعة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، وصول شهيدين و9 مصابين إلى مستشفيات القطاع خلال الـ 24 ساعة الماضية.

وأوضحت الصحة في التقرير اليومي، أن إجمالي الشهداء بلغ منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، 488 شهيدًا، والإصابات 1,350، وحالات الانتشال 714 شهيدًا. وأشارت إلى وفاة الطفل هيثم أبو قص (12 يومًا) بمستشفى الرنتيسي، نتيجة البرد الشديد مما يرفع وفيات الأطفال نتيجة البرد منذ بداية فصل

2

صحة غزة: آلاف المرضى بغزة حياتهم مهددة بالخطر بسبب إغلاق المعبر

غزة/ فلسطين:

قالت وزارة الصحة بقطاع غزة، أمس، إن أكثر من 20 ألف مريض فلسطيني ينتظرون السماح لهم بالسفر للعلاج بالخارج، محذرة من أن استمرار إغلاق معبر رفح يهدد حياتهم بشكل مباشر. وأضافت الوزارة في بيان صحفي، أن «20 ألف

3

غضب شعبي في غزة من انتهاكات الاحتلال ومطالبات للوسطاء بالتدخل

مشاركون في الوقفة الاحتجاجية بمدينة غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ نبيل سنونو:

«أوقفوا آلة التدمير..»، هي صرخة غاضبة صدحت بها حناجر المواطنين والعشائر في غزة أمس، مع استمرار الاحتلال في انتهاكاته لاتفاق وقف حرب الإبادة، وسط مطالبات لما يعرف بـ»مجلس السلام» والوسطاء بالتدخل للجمه وإلزامه بالانسحاب الكامل من القطاع.

جاء ذلك خلال وقفة وسط مدينة غزة، نظمها أهالي مناطق شرق القطاع، أمس، احتجاجا على تنصل الاحتلال من التزاماته المحددة بموجب الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وقال المختار حامد جندية في كلمته: هذه وقفة غضب واحتجاج، نخاطب عبرها «مجلس السلام» الذي يرأسه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ونقول له: إن الشعب الفلسطيني بفصائله

3

هويدي: غزة لا تزال تعيش "القتل بلا مساءلة" رغـــــم وقف إطلاق النار

غزة – بيروت/ عبد الله التركماني:

عدَّ الخبير الحقوقي علي هويدي، المدير العام للهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين، أن الوضع الحقوقي في قطاع غزة، بعد مرور ثلاثة أشهر على وقف إطلاق النار، لا يمكن وصفه إلا أنه امتداد للحرب بوسائل أخرى، موضحًا أن وقف القتال لم يُترجم إلى حماية فعلية للمدنيين أو احترام لالتزامات الاحتلال القانونية، بل تزامن مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة بحق السكان.

وقال هويدي لصحيفة «فلسطين» أمس: إن "غزة تعيش اليوم مرحلة خطيرة يتداخل فيها وهم التهدئة مع واقع القتل اليومي، والاعتقالات، ومنع الإغاثة، وتدمير مقومات الحياة، في ظل غياب أي

3

التحريض ضد الصحفيين.. خدمة للاحتلال وإسكات للصوت الفلسطيني

غزة/ نور الدين صالح:

تتصاعد حملات التحريض ضد صحفيين وكُتّاب في قطاع غزة، على خلفية مواقفهم المهنية وانحيازهم الواضح للرواية الفلسطينية، في مشهد يعكس تداخلاً خطيراً بين الدعاية الإسرائيلية وبعض التجاذبات الداخلية، ويطرح أسئلة عميقة بشأن حرية التعبير، وحماية الصحفيين، وحدود الخلاف السياسي في زمن الإبادة.

هذه الحملات لا تستهدف أفراداً بعينهم فحسب، بل تضرب جوهر العمل الصحفي، وتهدد حق المجتمع الفلسطيني في المعرفة، وتخدم – بشكل مباشر أو غير مباشر – أهداف الاحتلال في

5

4.611 مليون دولار نُهبـــــت عبر الاحتيـــــال الإلكتروني

غزة – تحقيق/ محمد أبو شحمة:

وصل إلى هاتف محمد فرحان إشعار يفيد بخصم 7 دولارات من حسابه البنكي لمصلحة أحد المتاجر العالمية المعروفة، وبعد دقائق قليلة فوجئ بخصم حوالات أخرى بقيمة 2750 شيقلا. سارع فرحان إلى التواصل مع إدارة بنك فلسطين، ليبلغه الموظف بأن الحوالات صادرة "بشكل رسمي".

وبحسب إفادة فرحان لصحيفة فلسطين، لم يقدم له موظف البنك أي معلومات إضافية بشأن الجهة التي سحبت المبلغ أو مكان وجوده، قبل أن يُفاجأ لاحقًا بتجميد حسابه البنكي دون توضيح الأسباب. وإلى جانب فرحان، تعرض مصعب الهسي لعملية

4

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأربعاء 9 شعبان 1447هـ 28 يناير/ كانون الثاني
Wednesday 28 January 2026
WWW.FELESTEEN.PS

بن غفير يدعو ترامب لوقف محاكمة نتنياهو

القدس المحتلة/ فلسطين:

دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى التدخل لوضع حد لمحاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتهم الفساد.

وجاءت دعوة بن غفير عبر مقطع مصوّر نشره على منصة «تلغرام»، أمس، في أثناء وجوده قرب المحكمة المركزية في تل أبيب حيث تُعقد جلسات محاكمة نتنياهو.

واعتبر بن غفير، أن إلزام نتنياهو بحضور جلسات قضائية بعد اجتماعات حكومية تمتد حتى ساعات الفجر، أمر غير طبيعي ويصل إلى حد الجنون.

ومثُل نتنياهو، أمس، للمرة الخامسة والسبعين أمام المحكمة للرد على لوائح الاتهام الموجهة إليه في قضايا الفساد.

ويلاحق نتنياهو ثلاثة ملفات معروفة بأرقام 1000 و2000 و4000، تشمل تهم الرشوة وخيانة الأمانة واستغلال المنصب.

وسبق لترامب أن دعا الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ أكثر من مرة إلى إصدار عفو عن نتنياهو، ما أثار انتقادات داخل إسرائيل بسبب التدخل في الشأن القضائي.

وكان نتنياهو قد تقدم بطلب عفو في نوفمبر الماضي دون الاعتراف بالذنب، إلا أن القانون الإسرائيلي يشترط الإقرار بالمسؤولية قبل منح أي عفو رئاسي.

وأكد هرتسوغ من دافوس أن طلب العفو يخضع لإجراءات قانونية ملزمة ولا يمكن تجاوزها، مشددا على احترامه لترامب مع التزامه بالقانون الإسرائيلي. وتعود لائحة الاتهام إلى نوفمبر 2019، وتشمل تلقي هدايا ثمينة، والتفاوض على تغطية إعلامية إيجابية، ومنح تسهيلات لرجال أعمال مقابل نفوذ إعلامي.

ويُذكر أن نتنياهو مطلوب دوليا منذ نوفمبر 2024 بعد صدور مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة.

وقفة في طولكرم رفضًا لقرارات «أونروا» وتقليصاتها

طولكرم/ فلسطين:

شارك العشرات، أمس، بوقفة احتجاجية في مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية، لمناسبة مرور عام على تهجير سلطات الاحتلال، سكان مخيمي طولكرم ونور شمس.

ورفض المشاركون في الوقفة، تقليص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا» حجم الخدمات التي تقدمها لهم، وفصل الموظفين وخصم جزء من رواتب العاملين في الوكالة.

وقال أحد المشاركين من مخيم طولكرم أحمد جعيم: «إننا نقف مع أهلنا موظفي وكالة الغوث، وفي ذكرى مرور عام على تهجيرنا من المخيم».

وأضاف: «نقف ضد جرائم الاحتلال واعتداءاته، مستنكرًا ما تقوم به وكالة أونروا من تقليصات الخدمات وفصل الموظفين، حيث أشار إلى أن 70% من الخدمات تم تقليصها».

وخلال الوقفة، قال ممثل اللجان الشعبية والقوى الوطنية والإسلامية في طولكرم فيصل سلامة، إن رسالة الوقفة هي المطالبة بتراجع وكالة «أونروا» فورا عن القرارات التي اتخذتها، كالفصل التعسفي للعاملين في الوكالة، وتقليص الخدمات والبرامج في مجالات التعليم والصحة والعمل الإغاثي.

كما حمّل سلامة، الوكالة الأممية المسؤولية عما آلت إليه ظروف اللاجئين، كونها المسؤولة عن حياة اللاجئين.

وأشار إلى أن اللاجئين يعيشون ظروفا معيشية قاسية جدا، مطالبا المجتمع الدولي والدول المانحة بتحمل مسؤولياتهم، والعمل الدؤوب لوقف اعتداءات الاحتلال، وعودة اللاجئين لمخيماتهم.

كما نوه سلامة إلى أن 25 ألف لاجئ من مخيمي نور شمس وطولكرم، تحولوا لنازحين يواجهون الظروف القاسية في كل تفاصيل حياتهم، مشددا على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته.

وتشير المعطيات إلى نزوح أكثر من 45 ألف فلسطيني من مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم خلال العام الماضي، بعد أن حولها الاحتلال إلى مناطق عسكرية ودمّر مئات المنازل وغيّر معالمها الجغرافية.

وأسفر العدوان العسكري الإسرائيلي في مخيم جنين، العام الماضي، عن استشهاد 65 فلسطينيا وتشريد 22 ألفا من سكان المخيم إلى داخل جنين والبلدات المجاورة، بالإضافة إلى تدمير 1200 منزل كليا و700 منزل آخر جزئيا.

أما العدوان في مخيمي نور شمس وطولكرم فأسفر خلال الفترة نفسها عن 17 شهيدا ونزوح 17 ألفا إلى المحافظة والبلدات المجاورة، وتدمير 1750 منزلا تدميرا كليا و3350 منزلا جزئيًا.

ويؤكد الفلسطينيون أن ما يجري امتداد لسياسة تهجير متواصلة، إذ نزح كثير منهم أكثر من مرة منذ نكبة عام 1948، مرورا بمحطات تهجير لاحقة، في مسار يرون فيه استهدافا ممنهجا لوجودهم وذاكرتهم وحقهم في العودة.

خلال 24 ساعة.. الاحتلال يهدم 40 منشأة في كفر عقب شمالي القدس

القدس المحتلة/ فلسطين:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عمليتها العسكرية في بلدة كفر عقب شمالي القدس المحتلة، وسط عمليات هدم للمنشآت والبنى التحتية.

وقالت محافظة القدس إن العملية تشمل تنفيذ عمليات هدم وإزالة واسعة لعشرات المباني والمنشآت والبنى التحتية، بذريعة عدم الترخيص وادعاءات «أمنية»، في إطار سياسة التضييق المتواصلة بحق المواطنين الفلسطينيين.

وأفادت بأن قوات الاحتلال هدمت 40 منشأة في كفر عقب شمال القدس خلال الساعات الـ24 الأخيرة.

وأوضحت أن عمليات الهدم شملت محالًا ومنشآت تجارية، وأسوارًا، وبسطات، ولافتات، ومنشآت من الصفيح، تركزت معظمها في منطقة شارع المطار.

وذكرت أن عمليات الهدم ترافقت مع استمرار انتشار عسكري مكثف في البلدة، والدفع بتعزيزات إضافية، إلى جانب تنفيذ آليات الاحتلال أعمال تجريف بمحاذاة جدار الفصل العنصري، في مسعى لفرض واقع ميداني جديد.

وتهدف هذه الإجراءات، بحسب ما يتضح ميدانيًا، إلى إقامة منطقة عازلة بمحاذاة الجدار، حيث يدّعي الاحتلال أن عملياته تأتي على خلفية ما يسميه تزايد محاولات دخول العمال الفلسطينيين عبر الجدار، مستخدمًا هذه الادعاءات لتبرير الهدم والتجريف وتعزيز السيطرة.

واوضحت محافظة القدس أن قوات الاحتلال أعلنت استمرار ما أسمته عملية «درع العاصمة» في بلدة كفر عقب، بزعم تعزيز السيطرة وفرض ما تسميه «النظام» على امتداد جدار الضم والتوسع العنصري، في خطوة تصعيدية جديدة تستهدف البلدة وسكانها. وفي سياق متصل، تشير معطيات ميدانية إلى أن قوات الاحتلال أصابت خلال العام الماضي، أكثر من 70 عاملًا فلسطينيًا على الأقل أثناء محاولتهم اجتياز جدار الفصل شمالي القدس، فيما أسفرت ممارسات الاحتلال عن استشهاد 8 عمال في حوادث متفرقة.

ويغلف الاحتلال إجراءاته الاستيطانية بمبررات زائفة، مستغلًا هذه الادعاءات لقمع المواطنين، والتضييق عليهم، والانقضاض على حقوقهم الأساسية في السكن والعمل وحرية الحركة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والمواثيق الإنسانية.

وصباح أمس، دفعت قوات الاحتلال بتعزيزات عسكرية إلى بلدة كفر عقب ومحيط مخيم قلنديا شمالي القدس، في إطار عدوانها المتواصل لليوم الثاني.

وافادت محافظة القدس بأن قوات الاحتلال اقتحمت شارع المطار في محيط مخيم قلنديا، وأخطرت عددًا من المحال التجارية بقرارات هدم، مطالبة أصحابها بإخلائها، تمهيدًا لتنفيذ الهدم، بالتزامن مع إغلاق الشارع ومنع حركة المواطنين والمركبات في المنطقة.

الصحة: شهيدان و9 مصابين وصلوا لمشافي غزة خلال 24 ساعة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، وصول شهيدين و9 مصابين إلى مستشفيات القطاع خلال الـ 24 ساعة الماضية.

وأوضحت الصحة في التقرير اليومي، أن إجمالي الشهداء بلغ منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، 488 شهيدًا، والإصابات 1,350، وحالات الانتشال 714 شهيدًا. وأشارت إلى وفاة الطفل هيثم أبو قص (12 يومًا) بمستشفى الرنتيسي، نتيجة البرد الشديد مما يرفع وفيات الأطفال نتيجة البرد منذ بداية فصل الشتاء الي 11 وفاة. وبينت أن الإحصائية التراكمية منذ بداية العدوان في 7 تشرين الأول /أكتوبر 2023، بلغت 71,662 شهيدًا و171,428 مصابًا.

ولفتت الصحة إلى أن عددًا من الضحايا ما زالوا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

حماس: سلاح المقاومة شأن داخلي لا يخضع لإملاءات خارجية

غزة/ فلسطين:

أكّد عضو المكتب السياسي لحركة حماس حسام بدران، أمس، أن المقاومة التزمت بجميع بنود المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي وصفه بـ«المجرم»، يماطل ويتذرّع بذرائع مختلفة للتنصل من التزاماته، خصوصاً ما يتعلّق بفتح معبر رفح والانسحاب من المناطق المحتلة، مشدداً على أن ملف سلاح المقاومة شأن داخلي فلسطيني لا يخضع لإملاءات خارجية. ويأتي هذا في وقت تتجه الأنظار إلى معبر رفح الذي ينتظر فتحه لعبور الفلسطينيين بالتزامن مع بدء المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، بعد إعلان جيش الاحتلال، أمس الاثنين، العثور على جثة الأسير الإسرائيلي الأخير في غزة، ما يعني إنهاء ملف الأسرى الإسرائيليين في القطاع.

وأوضح بدران في تصريحات صحافية أوردتها القناة الرسمية لحركة حماس على «تليغرام»، أن التأخير في ما يتعلق بجثة الأسير الأخير ران غويلي كانت لأسباب فنية وتقنية بحتة، مؤكداً أن المقاومة لم تكن متمسكة بالجثمان لأي مكاسب، والاحتلال هو من عطّل التنسيق لأهداف سياسية مرتبطة بنتنياهو.

وشدّد عضو المكتب السياسي لحركة حماس على أن اهتمام نتنياهو بملف الأسرى (أحياءً أو أمواتاً) مرتبط بحسابات انتخابية وشخصية، لا بدافع إنساني، مذكّراً بأن قراراته العسكرية تسببت بمقتل عشرات الأسرى خلال الحرب.

وأكد بدران أن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار يجب أن تتضمن انسحاباً كاملاً من قطاع غزة، والبدء الجدي بإعادة الإعمار، وإدخال المساعدات، وتأمين مستقبل القطاع، معتبراً أن الحديث عن «نزع السلاح» هو محاولة لعرقلة الاتفاق.

وشدد بدران على أن حق المقاومة مكفول دولياً، وأن سلاحها مخصص للدفاع عن النفس في مواجهة الاحتلال، مؤكداً أن هذا الملف شأن داخلي فلسطيني لا يخضع لإملاءات خارجية.

وأعلن القيادي في «حماس» استعداد الحركة لتسليم إدارة القطاع بشكل سلس وسهل إلى اللجنة الوطنية المتوافق عليها، مع الالتزام بدعمها لإنجاح مهامها.

وأوضح أنه لا يوجد حتى الآن موعد نهائي لفتح معبر رفح بسبب المماطلة الإسرائيلية، وفرض شروط جديدة تتعلق بالتفتيش، رغم الضغوط الإقليمية والأميركية.

وأكد بدران أن الحركة تتعامل مع ما يُطرح عبر الوسطاء وفي القنوات السياسية، لا مع التصريحات الإعلامية المتناقضة، مع التشديد على حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم.

«الرايات السوداء».. مظاهرة لأهالي الداخل في «تل أبيب» السبت رفضًا للجريمة والخاوة

حيفا/ فلسطين:

دعت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل المحتل، أمس، أهالي الداخل للمشاركة في مظاهرة مركزية السبت المقبل بمدينة «تل أبيب» رفضًا للجريمة ودفع الإتاوة.

وأطلقت اللجنة على المظاهرة عنوان «مسيرة الرايات السوداء ضد الجريمة والعنف والخاوة (الإتاوة)» على أن تنطلق عند الساعة الخامسة والنصف مساءً من ساحة متحف «تل أبيب»، باتجاه ميدان «هبيما»، بحسب موقع «عرب 48».

وأكدت «المتابعة» في بيان صحفي، أن «هذا الحدث يأتي في ظلّ تصاعد خطير لظاهرة الجريمة والعنف والخاوة داخل المجتمع العربي، وما تحمله من تداعيات اجتماعية ووطنية جسيمة، تمسّ أمن المواطنين، وحياتهم اليومية، واستقرار المجتمع ومستقبله». وقالت إنها «ترى أن معالجة هذه الآفة، لا تقتصر على الإجراءات الفردية، بل تتطلب حراكًا جماعيًا مؤسسيًا ومنظمًا، يعكس إدراك المجتمع لخطورة الظاهرة على المستوى الفردي والاجتماعي، ويعزز الجهود الرامية إلى الحدّ من العنف، واجتثاث الجريمة».

وأوضحت أن «المسيرة تندرج ضمن سلسلة من الخطوات الجماهيرية التي شهدتها الفترة الأخيرة، بما في ذلك فعاليات ووقفات احتجاجية وإضرابات محلية، في سياق تصاعد الحراك المجتمعي إزاء هذا الملف الحساس، واجتثاث هذه الظاهرة المبرمجة، ضد شعبنا، والدخيلة على مجتمعنا».

وأضافت لجنة المتابعة أن «المسيرة ستُقام وفق قراراتها وتحت شعاراتها، مع رفع الرايات السوداء فقط، ومن دون أعلام أو مظاهر حزبية، بما يضمن وحدة التوجّه والرسالة، وضمان التركيز على الهدف الرئيسي للفعالية؛ وهو مكافحة الجريمة والعنف والخاوة، وحماية مجتمعنا وشعبنا».

حماس تدعو لتسليم جثامين الشهداء وفتح المعابر

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة حماس أن الاحتلال الإسرائيلي ما يزال يحتجز المئات من جثامين الشهداء الفلسطينيين، سواء التي استولى عليها خلال حرب الإبادة في قطاع غزة أو تلك المحتجزة منذ سنوات طويلة في مقابر الأرقام، رافضًا تسليمها أو الكشف عن مصير بعضها.

وأكدت حركة حماس، في بيان صحفي أمس، أن آلاف العائلات الفلسطينية في غزة تعيش مأساة مستمرة مع بقاء جثامين ما يقارب عشرة آلاف شهيد تحت أنقاض المباني المدمرة.

وانتقدت الحركة ازدواجية المعايير الدولية، حيث يُمنح اهتمام واسع لجثامين جنود الاحتلال مقابل تجاهل معاناة الأسر الفلسطينية التي حُرمت من دفن أبنائها بكرامة.

ودعت إلى تحرك دولي جاد للضغط على الاحتلال من أجل الإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة، وفتح معبر رفح، والسماح بإدخال المعدات اللازمة لانتشال الجثامين ومواراتها في الثرى بما يحفظ الكرامة الإنسانية.

وجددت الحركة مطالبتها بتمكين اللجنة الوطنية من أداء مهامها كاملة في قطاع غزة، بما يشمل فتح المعابر في الاتجاهين، والانطلاق في إعادة الإعمار، والشروع الفوري في عمليات البحث عن الشهداء وانتشالهم، ومعالجة ملف المفقودين الذين يتعرضون للإخفاء القسري.

مطالبات بإنهاء احتجاز جثامين الشهداء والإفراج عن الأسرى

رام الله/ فلسطين:

دعت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، إلى إطلاق سراح جميع الفلسطينيين المحتجزين أحياءً وتسليم جثامين الشهداء، مؤكدة أن انتهاء وجود أسرى إسرائيليين في غزة يُسقط أي مبررات لاستمرار هذه السياسة.

وأوضحت الحملة في بيان صحفي أمس، أن الاحتلال لا يزال يحتجز جثامين 776 شهيدًا فلسطينيًا في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى.

وبينت أنه من بين الجثامين المحتجزة، عشرات الأسرى السابقين، و77 طفلًا، و10 شهيدات، إضافة إلى مئات الشهداء من قطاع غزة الذين لم تُعرف أعدادهم أو أوضاع احتجازهم بعد.

وأكدت الحملة، أن هذه الممارسات تمثل خرقًا فاضحًا لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف التي تكفل كرامة الأسرى وحرمة الموتى دون استثناء.

وأدانت بشدة قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بنبش أكثر من 250 قبرًا في قطاع غزة خلال الأيام الماضية، واعتبرت ذلك اعتداءً مباشرًا على حرمة الموتى وحقوق عائلاتهم ويرقى إلى مستوى جريمة حرب.

وشددت الحملة على أن العدالة لا يجوز أن تُطبق بانتقائية، وأن احترام حقوق الإنسان يجب أن يشمل جميع الشعوب دون تمييز أو ازدواجية معايير.

وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط، عن جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ودعت الحملة إلى تسليم جثامين الشهداء المحتجزة إلى ذويهم، ووقف سياسة احتجاز الجثامين بشكل نهائي بعد زوال الذريعة التي كانت تُستخدم لتبريرها.

وطالبت بتمكين المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من زيارة أماكن الاحتجاز والاطلاع على أوضاع الأسرى.

ودعت إلى فتح تحقيق دولي مستقل في جرائم نبش المقابر وانتهاك حرمة الموتى في قطاع غزة ومحاسبة المسؤولين عنها.

وطالبت الاحتلال بالكشف عن بيانات احتجاز جثامين الشهداء في غزة، وتوضيح الحالات التي تم تسليمها وتلك التي ما تزال مجهولة الهوية.

وحذرت الحملة من أن صمت المجتمع الدولي يشجع على الإفلات من العقاب ويقوض منظومة العدالة، مؤكدة أن كرامة الإنسان حيًا وميتًا حق غير قابل للمساومة.

وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أول من أمس، العثور على جثة آخر أسير في قطاع غزة، في حي الشجاعية شرق مدينة غزة. ومنذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بتاريخ 10 أكتوبر 2025، سلّمت المقاومة الفلسطينية الأسرى الإسرائيليين الأحياء والأموات على دفعات عبر الصليب الأحمر الدولي، التزاما ببنود الاتفاق، في حين واصل الاحتلال خرق التهدئة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

غضب شعبي في غزة من انتهاكات الاحتلال ومطالبات للوسطاء بالتدخل

غزة/ نبيل سنونو:

«أوقفوا آلة التدمير..»، هي صرخة غاضبة صدحت بها حناجر المواطنين والعشائر في غزة أمس، مع استمرار الاحتلال في انتهاكاته لاتفاق وقف حرب الإبادة، وسط مطالبات لما يعرف بـ»مجلس السلام» والوسطاء بالتدخل للجمه وإلزامه بالانسحاب الكامل من القطاع.

جاء ذلك خلال وقفة وسط مدينة غزة، نظمها أهالي مناطق شرق القطاع، أمس، احتجاجا على تنصل الاحتلال من التزاماته المحددة بموجب الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وقال المختار حامد جندية في كلمته: هذه وقفة غضب واحتجاج، نخاطب عبرها «مجلس السلام» الذي يرأسه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ونقول له: إن الشعب الفلسطيني بفصائله كافة التزموا بتنفيذ الاتفاق، بينما (إسرائيل) لا تزال تعربد، ولم تلتزم بأي من بنوده.

وطالب جندية، الوسطاء و»مجلس السلام» الذي أعلن ترامب تشكيله مؤخرًا، بأن يعمل على وقف «عربدة الاحتلال ضد أبناء شعبنا»، وضمان انسحابه من مناطق شرق القطاع لما يعرف بـ»الخط الأحمر» المحدد في المرحلة الثانية من الاتفاق.

وأوضح أن أهالي القطاع يعانون من مواصلة الاحتلال جرائمه بطائراته وصواريخه وسلاحه، مطالبا الأمم المتحدة بأن توقف (إسرائيل) عند حدها.

وحث لجنة إدارة قطاع غزة المشكلة حديثا برئاسة د.علي شعث، على أن تلتزم «ما يرتضيه أبناء الشعب الفلسطيني، وأن تراعي حقهم، وألا تكون عبارة عن أجندة تنفذ ما يطلبه مجلس السلام».

وطالب جندية رئيس السلطة محمود عباس بأن «يلتزم مسؤولياته»، مشيرًا إلى أن الشعب الفلسطيني بحاجة لأن يستخدم عباس «آخر ما لديه من أوراق ليجمع أبناء شعبه وأن ينقذهم من هذه المذبحة والمهلكة».

كما طالب المجتمع الدولي والأمتين العربية والإسلامية بأن يتخذوا موقفا، و»يسعفوا» أهالي غزة، ليعودوا إلى مناطق سكنهم، مشيرًا إلى أن المنطقة الشرقية من القطاع تعد السلة الغذائية للمواطنين من الخضراوات والفواكه واللوزيات والحمضيات والبساتين.

وشدد على عدم التخلي عن «بيت واحد أو شبر واحد» من قطاع غزة، قائلا: «نحن باقون، ثابتون على هذه الأرض، لن نفرط بها».

آثار اجتماعية ومعيشية

من جهته، قال المختار سمعان عطالله لصحيفة «فلسطين»: رسالتنا للوسطاء ولمجلس الأمن الدولي ولترامب أن يلزموا الاحتلال ويلجموه لوقف اعتداءاته وتنفيذ بنود اتفاق وقف حرب الإبادة.

وأضاف عطالله أن الغزيين يعيشون لحظيا ظلم الاحتلال من خلال القصف والتشريد ونسف البيوت، موضحا أن استمرار انتهاكات الاحتلال، تؤدي إلى فقدان المواطنين مصادر دخلهم، وبيوتهم، وزجهم في مساحات ضيقة جدا، مما يترك آثارا اجتماعية ومعيشية صعبة.

وحذر من استمرار الاحتلال في المماطلة بتنفيذ الاتفاق لتحقيق «أهدافه المقيتة المجرمة»، معربا عن أمله في تمكن الوسطاء والفاعلين الدوليين ولجنة إدارة قطاع غزة من إلزامه بتنفيذ الاتفاق.

كما عبر عن تطلعه إلى استقبال لجنة إدارة القطاع، «وأن نمضي معها نحو الإعمار».

بدوره، قال المختار موسى عطالله لـ»فلسطين»، إن على «مجلس السلام» إلزام الاحتلال بتنفيذ بنود اتفاق وقف حرب الإبادة، في وقت يواصل انتهاكاته وقتل الأطفال الغزيين، بما يصل لمعدل خمسة شهداء يوميا منذ سريان الاتفاق.

من جهته، أكد المختار محمود عبد العال لـ»فلسطين»، أن انتهاكات الاحتلال بحق الغزيين لا يمكن أن تستمر، مطالبا الجهات المسؤولة والضامنة بالتدخل لوقف هذا العدوان.

ورفع المشاركون في الوقفة لافتات باللغتين العربية والإنجليزية كتب عليها «دعونا نعود إلى بيوتنا»، و»الشجاعية لنا.. غادِروا (قوات الاحتلال) حيًّنا»، و»قصف بري وتدمير مستمر والعالم يصمت.. يا للعار». وفي 18 من الشهر الجاري، أعلن شعث، بدء عمل لجنة إدارة غزة رسميا من العاصمة المصرية القاهرة، تمهيدا للانتقال إلى غزة، مؤكدا تلقيها وعودا من «دول وازنة بتقديم دعم مالي كبير».

وأعلن البيت الأبيض، في اليوم ذاته، أعضاء ما أطلق عليه اسم «مجلس السلام» في غزة، إلى جانب الكشف عن تشكيل «مجلس غزة التنفيذي»، وذلك في إطار المساعي للانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في القطاع.

وارتفعت حصيلة ضحايا الإبادة الإسرائيلية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 71 ألفا و548 شهيدا، و171 ألفا و347 مصابا، وفق بيان لوزارة الصحة في 17 من الشهر الجاري.

وتواصل قوات الاحتلال جرائم القتل والقصف والتدمير في قطاع غزة على الرغم من سريان اتفاق وقف الحرب.

هويدي: غزة لا تزال تعيش "القتل بلا مساءلة" رغم وقف إطلاق النار

غزة – بيروت/ عبد الله التركماني:

عدَّ الخبير الحقوقي علي هويدي، المدير العام للهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين، أن الوضع الحقوقي في قطاع غزة، بعد مرور ثلاثة أشهر على وقف إطلاق النار، لا يمكن وصفه إلا أنه امتداد للحرب بوسائل أخرى، موضحًا أن وقف القتال لم يُترجم إلى حماية فعلية للمدنيين أو احترام لالتزامات الاحتلال القانونية، بل تزامن مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة بحق السكان.

وقال هويدي لصحيفة «فلسطين» أمس: إن "غزة تعيش اليوم مرحلة خطيرة يتداخل فيها وهم التهدئة مع واقع القتل اليومي، والاعتقالات، ومنع الإغاثة، وتدمير مقومات الحياة، في ظل غياب أي ضمانات دولية ملزمة لحماية المدنيين". ورأى أن "وقف إطلاق النار، من منظور حقوقي، لم يتحول إلى وقف لانتهاك الحق في الحياة، ولا إلى مدخل للمساءلة أو العدالة، بل أتاح للاحتلال هامشًا أوسع لممارسة العنف خارج عناوين الحرب المباشرة".

وأكد أن مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار كان يُفترض أن تشكّل فرصة لإعادة الاعتبار للقانون الدولي الإنساني، وضمان حقوق الضحايا، وفتح مسارات المحاسبة، "إلا أن ما جرى هو العكس تمامًا، حيث استمر الإفلات من العقاب، وتواصلت الخروقات دون رادع، ما جعل المدنيين في غزة يعيشون تحت تهديد دائم، وكأن الحرب لم تنتهِ فعليًا".

استمرار خروقات الاحتلال

وحول استمرار الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ومواصلة جيش الاحتلال قتل المدنيين الفلسطينيين رغم الإعلان عن وقف الحرب، قال هويدي إن ذلك "يمثل انتهاكًا صارخًا ومضاعفًا للقانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى مستوى الجرائم الدولية التي تستوجب المساءلة الفورية".

وشدد على أن "وقف إطلاق النار لا يعني فقط تعليق العمليات العسكرية الواسعة، بل يفرض التزامات قانونية واضحة على قوة الاحتلال، أبرزها الامتناع الكامل عن استخدام القوة ضد المدنيين، وضمان حمايتهم، وعدم القيام بأي أعمال عدائية".

وأشار إلى أن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، ولا سيما الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، تنص صراحة على تحريم القتل العمد، والمعاملة القاسية، والعقوبات الجماعية، سواء أثناء النزاع المسلح أو بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار.

كما استشهد بالمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل الحق في الحياة وتحظر الحرمان التعسفي منه في جميع الأوقات، بما فيها فترات ما بعد النزاع.

وأضاف هويدي أن "القانون الدولي العرفي، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يصنفان القتل العمد للمدنيين كجريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية إذا ارتُكب بشكل واسع أو منهجي، وهو ما ينطبق على الحالة الفلسطينية في غزة". وشدد على أن "استمرار هذه الجرائم بعد وقف الحرب يكشف استخفاف الاحتلال بمنظومة القانون الدولي بأكملها، ويؤكد الحاجة الملحّة لتفعيل آليات المساءلة".

وحول سبل المواجهة فلسطينيًا، رأى هويدي أن "المواجهة لا يجب أن تكون إعلامية أو سياسية فقط، بل قانونية ممنهجة أيضًا، عبر توثيق كل جريمة بشكل احترافي، وتقديم الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز العمل مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة، إضافة إلى تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية في الدول التي تسمح قوانينها بمحاكمة مجرمي الحرب". ودعا إلى وحدة الموقف الفلسطيني، وإنهاء حالة التردد في استخدام الأدوات القانونية الدولية المتاحة.

استهداف الأونروا

وفي ما يتعلق بإقدام دولة الاحتلال على هدم مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في القدس المحتلة، وصف هويدي هذه الخطوة بأنها "سابقة خطيرة تمثل اعتداءً مباشرًا على مؤسسة أممية محمية بموجب القانون الدولي".

وقال إن "استهداف منشآت الأونروا، ولا سيما في القدس، يندرج ضمن سياسة إسرائيلية طويلة الأمد تهدف إلى إنهاء وجود الوكالة كشاهد قانوني على جريمة اللجوء الفلسطيني". وأضاف أن "الأونروا تستمد شرعيتها من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، وأي اعتداء على مقارها أو تقويض لعملها هو اعتداء على منظومة الأمم المتحدة نفسها".

ورأى أن الاحتلال يسعى، من خلال هذه الخطوات، إلى فرض روايته القائلة إن قضية اللاجئين انتهت، وإسقاط حق العودة من أي حل سياسي مستقبلي، عبر تجفيف عمل الوكالة وتشويه صورتها.

مجلس السلام العالمي

أما بشأن ما يُسمى "مجلس السلام العالمي"، فانتقد هويدي هذا الكيان بشدة، معتبرًا أنه "ليس إطارًا للسلام، بل منصة سياسية خطيرة لتبييض الجرائم الإسرائيلية وتكريس التطبيع، ومنح الاحتلال الإفلات من العقاب".

وأشار إلى أن "دعوة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية على خلفية جرائم حرب، ليكون عضوًا في هذا المجلس، تمثل إهانة صريحة لمفهوم العدالة الدولية، ورسالة مفادها أن ارتكاب الجرائم لا يمنع من مكافأة مرتكبيها".

وأكد أن "السلام لا يمكن أن يُبنى مع مجرمي حرب من دون محاسبة، وأي محاولة للقفز عن العدالة تحت شعارات براقة ستقود إلى تكريس منطق القوة، لا إلى سلام حقيقي"، مضيفًا أن "مثل هذه المجالس تتجاهل جذور الصراع، وتتعامى عن الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، وتحاول تسويق التطبيع بوصفه حلًا، بينما هو في الواقع تكريس للظلم".

تصاعد التضامن مع غزة

وعن تصاعد التضامن الدولي مع غزة، ولا سيما في أوروبا، رأى هويدي أن هذا التحول "يمثل تطورًا نوعيًا في الوعي العالمي، حيث لم يعد التضامن يقتصر على المواقف الأخلاقية، بل بات يتجسد في مطالب سياسية وقانونية، أبرزها وقف توريد السلاح لإسرائيل".

وأشار إلى أن القانون الدولي، بما فيه معاهدة تجارة الأسلحة، يحظر على الدول تصدير السلاح إذا كان هناك خطر واضح من استخدامه في ارتكاب جرائم حرب، "وهو ما ينطبق بوضوح على الحالة الإسرائيلية".

وأضاف أن "الضغط الشعبي في الدول الأوروبية بدأ ينعكس على قرارات بعض الحكومات والبرلمانات، سواء عبر تعليق صفقات سلاح أو فتح نقاشات قانونية حول المسؤولية المشتركة"، مؤكدًا أن "استمرار هذا الزخم التضامني يمكن أن يشكل عامل ضغط حقيقي يعيد الاعتبار للقانون الدولي، ويحد من حالة الحصانة السياسية التي تمتعت بها إسرائيل لعقود".

واختتم هويدي حديثه بالقول إن "القضية الفلسطينية اليوم تقف عند مفترق طرق: إما انتصار القانون الدولي وحقوق الإنسان، أو انهيارهما أمام منطق القوة. وما يجري في غزة سيكون اختبارًا حاسمًا، ليس فقط لمستقبل فلسطين، بل لمصداقية النظام الدولي برمته".

وفد قيادة حماس يلتقي بوزير الخارجية التركي في أنقرة

أنقرة/ فلسطين:

التقى وفد من قيادة حركة المقاومة الإسلامية حماس برئاسة خليل الحية رئيس الحركة في غزة، مساء أول من أمس، بوزير الخارجية التركي هاكان فيدان، في العاصمة التركية أنقرة، وبحثا العديد من القضايا المهمة.

ووضع الوفد، الوزير التركي في صورة الجهود التي تبذلها الحركة لتثبيت وقف إطلاق النار، إذ تم الانتهاء من تسليم جميع جثامين أسرى الاحتلال، وتطبيق التزامات الحركة بشكل كامل على الرغم من الخروقات الإسرائيلية المتتالية والخطيرة ضد شعبنا.

واستعرض الوفد الجهود الجارية في إطار تطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق، ومن بينها تشكيل اللجنة الإدارية الوطنية، وبما يتطلب من الاحتلال استكمال انسحابه من القطاع، وفتح معبر رفح في الاتجاهين، وإدخال ما يلزم لإغاثة شعبنا وإيوائه.

وعبر الوفد عن تقدير الحركة والشعب الفلسطيني للجهود التركية في الإغاثة وتطبيق الاتفاق.

من جانبه، شدّد فيدان على أن بلاده تواصل الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، مؤكدًا استمرار الجهود التركية الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني.

وقدم للوفد معلومات حول المساعي التركية المتواصلة لتلبية احتياجات الإيواء وتقديم المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة.

صحة غزة: آلاف المرضى بغزة حياتهم مهددة بالخطر بسبب إغلاق المعبر

غزة/ فلسطين:

قالت وزارة الصحة بقطاع غزة، أمس، إن أكثر من 20 ألف مريض فلسطيني ينتظرون السماح لهم بالسفر للعلاج بالخارج، محذرة من أن استمرار إغلاق معبر رفح يهدد حياتهم بشكل مباشر.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي، أن «20 ألف مريض ينتظرون السماح لهم بالسفر للعلاج بالخارج، من بينهم 440 حالة من الحالات المسجلة تعتبر حالات إنقاذ حياة».

وذكرت أن 4 آلاف و500 من الحالات التي لديها تحويلات للعلاج بالخارج هم من الأطفال.

وأوضحت أن استمرار إغلاق (إسرائيل) معبر رفح جنوبي قطاع غزة أمام حركة مغادرة المرضى والجرحى فاقم أوضاع المرضى الصحية إلى حد خطير يهدد حياتهم.

وأشارت إلى أن نقص الأدوية والمستهلكات الطبية وخروج معظم الخدمات التخصصية عن الخدمة وتدمير البنى التحتية في المستشفيات، فاقم من قوائم الانتظار للعلاج بالخارج.

وأغلق الاحتلال معبر رفح جنوبي قطاع غزة منذ سيطرته عليه في أيار/مايو 2024، ودمر وأحرق مبانيه خلال عملية برية شنها في مدينة رفح في إطار حرب الإبادة الجماعية.

كما أن المنظومة الصحية تعيش واقعا صعبا في ظل النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، ما تسبب بتراجع تقديم الكثير من خدماتها واقتصارها على الجوانب المنقذة للحياة.

ولفتت الوزارة إلى أن ألف و268 مريضا توفوا أثناء انتظارهم السماح له بالسفر للعلاج بالخارج، مؤكدة أن مرضى الأورام هم الأكثر تضرراً ومعاناة، حيث يوجد نحو 4 آلاف منهم على قوائم الانتظار.

وبينت أن 3 آلاف و100 مريض فقط تمكنوا من مغادرة القطاع بعد إغلاق معبر رفح البري.

وحذرت الوزارة «من نتائج صحية لا يمكن توقعها قد تسبب زيادة في وفيات المرضى وزيادة قوائم التحويلات للعلاج بالخارج».

وأكدت أن «فتح المعبر وتسهيل خروج المرضى والجرحى، وانسيابية دخول الإمدادات الطبية الضرورية هو ما تبقى من ملاذ أخير أمام هؤلاء المرضى».

فرنسا: الوضع بغزة ما زال صعبًا ويجب إدخال المساعدات

باريس/ فلسطين:

قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية باسكال كونفافرو إن هناك أطنانًا من المساعدات أرسلت إلى غزة ويجب أن تصل.

وأوضح كونفافرو في تصريحات متلفزة أمس، أن الوضع ما زال صعبًا في غزة.

وأضاف «لدينا معلومات بأن معبر رفح سيفتح خلال يوم أو يومين»، متابعًا «ينبغي أن تكون هناك قوة لبسط الاستقرار ودعم الشرطة الفلسطينية».

وأكد أن فتح معبر رفح جزء من الاتفاق، وسنتابعه لأهميته لعبور الأفراد والمساعدات.

وتابع «نحن جزء من الحل السياسي في غزة بدعمنا للجنة التكنوقراط».

4.611 مليون دولار نُهبت عبر الاحتيال الإلكتروني

بنك فلسطين: شبكات من غزة والضفة تقف وراء العمليات

سرقة رقمية منظمة تستهدف أموال المواطنين

غزة – تحقيق/ محمد أبو شحمة:

وصل إلى هاتف محمد فرحان إشعار يفيد بخصم 7 دولارات من حسابه البنكي لمصلحة أحد المتاجر العالمية المعروفة، وبعد دقائق قليلة فوجئ بخصم حوالات أخرى بقيمة 2750 شيقلا. سارع فرحان إلى التواصل مع إدارة بنك فلسطين، ليبلغه الموظف بأن الحوالات صادرة "بشكل رسمي".

وبحسب إفادة فرحان لصحيفة فلسطين، لم يقدم له موظف البنك أي معلومات إضافية بشأن الجهة التي سحبت المبلغ أو مكان وجوده، قبل أن يُفاجأ لاحقًا بتجميد حسابه البنكي دون توضيح الأسباب.

وإلى جانب فرحان، تعرض مصعب الهسي لعملية احتيال مشابهة، عقب تلقيه اتصالًا من شخص ادعى أنه موظف في بنك فلسطين، وذلك بعد دقائق معدودة من إنهاء مكالمة حقيقية مع خدمة العملاء في البنك.

يقول الهسي لصحيفة «فلسطين»: "بعد انتهاء مكالمتي مع موظف البنك، تواصل معي رقم آخر ادعى صاحبه أنه من بنك فلسطين، وطلب مني أرقامًا تتعلق بحسابي البنكي. أخطأت وقدّمت له ما طلب، فقام بسحب 1400 شيقل، وهو كامل المبلغ الموجود في حسابي".

وتبيّن لاحقًا أن الرقم الذي نفّذ عملية السحب مسجّل في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، ومُدرج عبر أحد تطبيقات كشف الأرقام والأسماء المعروفة.

كما تلقى الحاج أحمد داوود اتصالات مكثفة من شخص ادعى أنه يمثل جمعية خيرية خارجية، زاعمًا رغبتها في الحصول على بيانات بنكية لأيتام في قطاع غزة بهدف تحويل كفالات مالية شهرية.

ذيقول داوود، وهو كفيل يتيم ناج وحيد من الحرب، لصحيفة فلسطين: "كان هناك إلحاح مريب من الشخص الذي ادعى تمثيل جمعية خيرية، خاصة في طلبه بيانات بنكية لا يجوز مشاركتها مع أي جهة".

وبحسب داوود، سرعان ما أدرك أنه يتعامل مع محتال محترف، فتوقف عن الرد على اتصالاته خشية سحب أموال اليتيم.

شبكات احتيال منظمة

تكشف هذه الحالات، إلى جانب تأكيدات أمنية، عن وجود شبكات احتيال منظمة تنشط في النصب على المواطنين وسحب أموالهم من البنوك، لا سيما مع تزايد الاعتماد على التطبيقات البنكية والخدمات المصرفية الإلكترونية.

ويعتمد المحتالون على أساليب متعددة للإيقاع بضحاياهم، أبرزها إنشاء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي تحاكي الصفحات الرسمية للبنوك، وطلب بيانات بنكية بحجة تسهيل الخدمات.

كما يستخدمون أساليب الخداع عبر إيهام المواطنين بالحصول على جوائز مالية أو مساعدات مقابل مشاركة معلوماتهم البنكية، مستغلين ضعف الوعي الرقمي لدى بعض الفئات.

احتيال بالملايين

وأظهرت بيانات رسمية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية تضاعف عدد حالات الاحتيال الإلكتروني الموثقة خلال النصف الأول من عام 2025، ليصل إلى 1608 حالات، مقارنة بـ 786 حالة خلال الفترة ذاتها من عام 2024.

ووفق ورقة بحثية أعدها مركز "صدى سوشال"، بلغت القيمة المالية لعمليات الاحتيال الإلكتروني المصرفي الموثقة نحو 4.611 ملايين دولار خلال النصف الأول من عام 2025، مقابل 2.476 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام السابق.

وبيّنت الورقة أن عدد عمليات الدفع الإلكتروني ارتفع إلى نحو مليون عملية شهريًا خلال عام 2025، مقارنة بـ 1.6 مليون عملية فقط خلال عام 2024 عبر منصة واحدة (e-Sadad).

وتشير البيانات إلى توسع رقمي متسارع في القطاع المصرفي الفلسطيني، الذي يضم 13 مصرفًا تخدم أكثر من 4.5 ملايين صاحب حساب، مع إصدار نحو 1.8 مليون بطاقة خصم مباشر، وبلوغ نسبة الشمول المالي 37% حتى نهاية عام 2024.

الاستخدام الخاطئ

المختص التقني خالد صافي أكد أن الغالبية العظمى من شكاوى الاحتيال تعود بالأساس إلى الاستخدام الخاطئ من قبل المستخدمين أنفسهم.

وقال صافي لـ«فلسطين» إن "السبب الرئيسي يتمثل في جهل شريحة واسعة من المواطنين بآليات استخدام التقنيات المالية الحديثة، وافتقارهم لأساسيات الحماية الرقمية، إلى جانب انجراف بعضهم خلف وعود المساعدات أو الجوائز".

وأوضح أن عددًا كبيرًا من الضحايا يشاركون بياناتهم الشخصية، بما فيها رموز التحقق الخاصة بعمليات التحويل، أو يضغطون على روابط مشبوهة، ما يتيح للمحتالين الوصول إلى حساباتهم بسهولة.

وأشار إلى أن حملات الاحتيال باتت أكثر تنظيمًا وتركيزًا، ولا تقتصر على قطاع غزة، بل تمتد إلى الأردن ومصر، حيث استُهدف فلسطينيون نازحون بذريعة صرف رواتب أو مساعدات مالية.

كما حمّل صافي البنوك جزءًا من المسؤولية، لا سيما في ما يتعلق بضعف الإجراءات الرادعة بحق الحسابات المتورطة في الاحتيال، رغم توافر شكاوى وسجلات واضحة تؤكد تنفيذ عمليات تحويل مشبوهة.

موجة متصاعدة

من جانبه، أكد المختص الاقتصادي أحمد أبو قمر أن قطاع غزة يشهد موجة متصاعدة من عمليات النصب عبر المحافظ الإلكترونية، خاصة محفظة "بال باي".

وأوضح لـ«فلسطين» أن المحتالين يستغلون الأحداث الجارية، مثل الحديث عن توزيع مساعدات مالية بقيمة 1250 شيقل، للتواصل مع الضحايا تدريجيًا وجمع معلومات تمكّنهم من السيطرة الكاملة على المحافظ الإلكترونية.

وأشار إلى أن امتلاك بعض المحتالين لمعلومات دقيقة عن الضحايا يثير تساؤلات جدية حول احتمال تسريب بيانات أو وجود ثغرات لم تُحقق فيها الجهات المختصة حتى الآن.

جريمة إلكترونية

بدورها، أكدت المستشارة القانونية كلير رينـاوي أن الاحتيال الإلكتروني يُعد من أخطر الجرائم المستحدثة في المجتمع الفلسطيني، لما يشكله من تهديد مباشر لأمن الأفراد والمجتمع.

وأوضحت أن التشريعات الفلسطينية، رغم تطورها النسبي، ما زالت تعاني من ثغرات، خاصة في ما يتعلق بتجريم الاحتيال الإلكتروني بشكل صريح، مشيرة إلى أن القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية يشكل الإطار التشريعي الأهم لمعالجة هذه الجرائم.

وشددت ريناوي على ضرورة تحديث القوانين، وتعزيز القدرات الفنية للأجهزة المختصة، وإطلاق حملات توعية رقمية، إضافة إلى إقرار قانون لحماية البيانات الشخصية.

بنك فلسطين

من جهته، كشف رئيس دائرة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة في بنك فلسطين، ربيع دويكات، أن شبكات دولية منظمة تقف خلف عمليات الاحتيال المالي، وتنشط في قطاع غزة والضفة الغربية وعدد من الدول العربية.

وقال دويكات لـ«فلسطين» إن "هذه الشبكات لا تتمكن من الدخول إلى الحسابات إلا بعد حصولها على بيانات العملاء نتيجة تقديمهم لها، إما بدافع الجهل أو الوقوع ضحية للخداع".

وأكد أن البنك يمتلك بنية تقنية وأمنية متقدمة، ولا يطلب من عملائه أي معلومات بنكية حساسة، محذرًا من الانسياق خلف صفحات وهمية تنتحل صفة البنك أو جهات رسمية.

وأشار إلى أن بنك فلسطين يستحوذ على نحو 35% من السوق المصرفي الفلسطيني، ما يفرض عليه مسؤولية مضاعفة في حماية العملاء والقطاع المالي.

استشهاد مواطن لبناني بغارة إسرائيلية على بلدة «باتوليه» جنوبي لبنان

بيروت/ فلسطين:

استشهد مواطن لبناني، في غارة شنتها طائرة مسيرة إسرائيلية على بلدة «باتوليه» في قضاء صور جنوبي لبنان.

وأفادت وزارة الصحة اللبنانية في تصريح إعلامي أمس، باستشهاد لبناني في غارة لمسيرة إسرائيلية على بلدة باتوليه في قضاء صور جنوبي البلاد.

وقالت مصادر محلية إن الطيران الحربي الإسرائيلي قصف صباح اليوم، منزلًا في بلدة «يارون» جنوبي لبنان عدة مرات باستخدام طائرات مسيرة، تزامنا مع قصف مدفعي استهدف بلدة عيترون.

وأفادت وسائل إعلام لبنانية بأن المسيرتين انطلقتا من موقع «صلحا» العسكري الإسرائيلي، وألقتا عبوات متفجرة على المنزل المستهدف في يارون. فيما أطلقت مدفعية الاحتلال قذيفتين على منزل في أطراف بلدة عيترون.

ويُشار إلى أن دولة الاحتلال لم تلتزم ببنود اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع مع لبنان، والذي بدأ تنفيذه في 27 نوفمبر 2024، ولا تزال قواتها تنفذ عمليات تجريف وتفجير، وتشن بشكل شبه يومي غارات جوية في جنوب لبنان. كما تستمر في التواجد العسكري في عدد من النقاط الحدودية رغم بدء سريان الاتفاق.

الثوابتة يكشف عن ترتيبات مؤسسية لتسليم إدارة العمل لـ «اللجنة الوطنية»

غزة/ سند:

أكد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أمس، أن الجهات الفنية والإدارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية تعمل على تسهيل عملية تسليم إدارة العمل الحكومي إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزة.

وقال الثوابتة إنّ عملية التسليم تتم عبر مسار مؤسسي منظم يقوم على الجهوزية المسبقة والتنسيق المهني، بما يضمن استمرارية العمل العام وعدم حدوث أي فراغ إداري أو خدمي.

وأوضح أن الاجتماعات الإدارية والفنية والخدماتية متواصلة منذ أسابيع، بهدف ترتيب نقل إدارة العمل الحكومي إلى اللجنة الوطنية، وضمان انتقال سلس ومنظم في مختلف القطاعات.

وأشار إلى أنّ الوزارات والمؤسسات الحكومية المختصة باشرت، على الصعيد الفني، بحصر الصلاحيات والملفات والمهام ذات الصلة، وإعداد السجلات الفنية والإدارية، وكشوفات الموظفين، والبيانات التشغيلية، إلى جانب توثيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة، بما يضمن وضوح المرجعيات وسهولة نقل المسؤوليات وفق الأطر القانونية والإدارية المعمول بها.

وأضاف أن هذه الإجراءات تشمل توثيق الوضع القائم للخدمات الأساسية، والبرامج التشغيلية، والموارد المتاحة، بما يمكّن اللجنة الوطنية من مباشرة مهامها دون تعطيل أو ارتباك.

وعلى الصعيد الإداري، أكد الثوابتة أن جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية تمتلك الجهوزية الكاملة لنقل إدارة العمل الحكومي، من خلال الالتزام بسلسلة أوامر واضحة، وتعاون مباشر من الكوادر الوظيفية في مختلف القطاعات، مع الحفاظ على حقوق الموظفين في القطاع العام، وصون الاستقرار الوظيفي، وضمان استمرار تقديم الخدمات للمواطنين بصورة منتظمة، رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطاع.

وبيّن أن العمل الحكومي والخدمي مستمر بشكل طبيعي، وأن المؤسسات والدوائر المختصة تواصل أداء مهامها دون انقطاع، بما يمنع حدوث أي فراغ مؤسسي خلال مرحلة الانتقال، ويضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ولفت إلى أنّ هذا المسار يأتي في إطار وطني شامل يراعي أولوية الوقف الكامل للعدوان، وحماية المدنيين، وتخفيف المعاناة الإنسانية، ويمهّد لمرحلة إعادة الإعمار على أسس تحافظ على الحقوق الوطنية والسيادة الفلسطينية، وتخدم المصلحة العامة للشعب الفلسطيني.

وشدد أن عملية نقل إدارة العمل الحكومي تتم في إطار وحدة الأرض الفلسطينية ووحدة الجغرافيا السياسية بين قطاع غزة والضفة الغربية، مع رفض أي ترتيبات من شأنها تكريس الانقسام أو الانتقاص من الإرادة الوطنية، مؤكدًا أن التعاون المسؤول، والجاهزية المؤسسية، وتعزيز الوحدة الوطنية تمثل ركائز أساسية لإنجاح هذه المرحلة الحساسة.

وتستعد اللجنة الوطنية لإدارة غزة برئاسة علي شعث للتوجه إلى قطاع غزة نهاية الأسبوع الجاري، بعد أن حصلت على تأكيدات بهذا الخصوص من قبل الوسيط الأمريكي، حيث تتجه الأنظار لفتح معبر رفح البري الفاصل بين غزة ومصر قبل هذه الزيارة، وفق آلية عمل جديدة.

التحريض ضد الصحفيين..
خدمة للاحتلال وإسكات للصوت الفلسطيني

غزة/ نور الدين صالح:

تتصاعد حملات التحريض ضد صحفيين وكُتّاب في قطاع غزة، على خلفية مواقفهم المهنية وانحيازهم الواضح للرواية الفلسطينية، في مشهد يعكس تداخلاً خطيراً بين الدعاية الإسرائيلية وبعض التجاذبات الداخلية، ويطرح أسئلة عميقة بشأن حرية التعبير، وحماية الصحفيين، وحدود الخلاف السياسي في زمن الإبادة.

هذه الحملات لا تستهدف أفراداً بعينهم فحسب، بل تضرب جوهر العمل الصحفي، وتهدد حق المجتمع الفلسطيني في المعرفة، وتخدم – بشكل مباشر أو غير مباشر – أهداف الاحتلال في إسكات الشهود، وتفريغ المأساة من روايتها الإنسانية والسياسية.

وكان آخر حملات التحريض ضد الصحفي الفلسطيني محمود هنية الذي يتعرض لحملة تشويه ممنهجة ومقصودة على خلفية آرائه ومواقفه الإعلامية وعمله المهني في مواجهة رواية الاحتلال الإسرائيلي.

ولم يكن الصحفي «هنية» الوحيد الذي تعرض لهذه الحملات فقد سبقه الصحفي احمد منصور والكاتب إبراهيم المدهون، على خلفية آرائهم وكتاباتهم الصحفية والسياسية، وهو ما يعكس سياسة ممنهجة لدى بعض الأطراف التي تسعى للنيل منهم.

ويتضح أن الهدف من هذه الحملات هو اسكات الصوت الفلسطيني وتقويض مصداقية الرواية التي ينقلها الصحفيون والكُتّاب من قلب المأساة والمعاناة التي يعيشها قطاع غزة بفعل حرب الإبادة الجماعية التي امتدت لأكثر من عامين.

يقول مدير منتدى الإعلاميين الفلسطينيين محمد ياسين، إن المنتدى يتابع «بقلق وألم بالغين حملات التحريض التي يتعرض لها بعض الصحفيين في قطاع غزة، على خلفية تعبيرهم عن آرائهم المهنية ودعمهم للرواية الفلسطينية في مواجهة الرواية الإسرائيلية».

ويؤكد ياسين لصحيفة «فلسطين»، أن هذه الحملات تأتي في سياق أوسع من الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للإعلام الفلسطيني، والذي لم يتوانَ عن تدمير المقرات الصحفية، وقتل واعتقال وإصابة الصحفيين، والتحريض العلني والسافر عليهم.

ويضيف أن «الطامة الكبرى» تكمن في أن بعض هذه الحملات التحريضية تصدر عن أطراف فلسطينية داخلية، ما يزيد من معاناة الصحفي الفلسطيني، خاصة في أوقات العدوان، حين يكون أحوج ما يكون إلى الدعم والمساندة.

ويرى ياسين أن الصحفي الفلسطيني يؤدي دوراً مركزياً في خدمة القضية الوطنية، والدفاع عن الرواية الفلسطينية، والتصدي لحملات التزييف والدعاية والحرب النفسية التي يشنها الاحتلال، ما يجعل استهدافه أخلاقياً ومهنياً أمراً بالغ الخطورة.

وحول الجهات التي تقف خلف هذه الحملات، يشير ياسين إلى وجود أطراف لها صلات بأجهزة أمنية في الضفة الغربية، إلى جانب قوى مرتبطة بالمناكفات السياسية والصراعات الداخلية، تحاول تشخيص الخلافات الحزبية، والنيل من مصداقية الصحفيين عبر مهاجمتهم شخصياً، بعد العجز عن مواجهتهم في ميدان الرأي والتعبير وكشف الحقائق أمام الجمهور الفلسطيني.

ويؤكد أن بعض هذه الجهات يعمل بشكل مكشوف، فيما تلجأ جهات أخرى إلى أسماء وهمية وحسابات مستترة، بهدف تشويه صورة الصحفي الفلسطيني، والتشكيك في نزاهته وأمانته المهنية، بما يمهّد لاستهدافه من الاحتلال.

من جهته، يقول الكاتب والمحلل السياسي محمد مصطفى شاهين إن هذه الحملات، ليست ظواهر عشوائية، بل مخرجات «منظومة متكاملة للحرب الهجينة» تقودها دولة الاحتلال ضمن ما يسميه «السيبرانية السياسية».

ويوضح شاهين لـ«فلسطين»، أن هذه الحملات تنطلق من مراكز «الهاسبارا» الإسرائيلية، عبر حسابات موجهة ومنشورات مبرمجة وحملات منسقة، تُصنّف الصحفي الفلسطيني «إرهابياً» لمجرد نقله الحقيقة.

ويبين أن هذه المنظومة تبدأ من القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، حيث تتكامل وزارات ومؤسسات أمنية في هندسة الوعي العالمي، عبر تصنيع ارتباطات مفبركة بين الصحفيين والفصائل الفلسطينية، لتحويلهم من شهود على الجرائم إلى «أهداف مشروعة».

أما على المستوى التنفيذي، فتُستخدم جيوش الذباب الإلكتروني، ومنصات تشويه مؤسسية، ومؤثرون وواجهات زائفة، لتصدير الدعاية الإسرائيلية بغطاء يبدو مستقلاً ومهنياً.

أما أهداف هذه الحملات، فيرى ياسين وشاهين أنها تتقاطع عند محاولة "قتل الشاهد" معنوياً، عبر تشويه سمعته ونزع شرعيته المهنية، بما يفرض عليه رقابة ذاتية، أو يحيّده عن ميدان المواجهة الإعلامية، ويفتح المجال لتمرير الأكاذيب دون مساءلة.

ويشير ياسين إلى أن هذه الأهداف تتماهى بشكل خطير مع أهداف الاحتلال، وتضر بالنسيج المجتمعي الفلسطيني، عبر نشر خطاب الكراهية والتحريض، وتقويض قيم التعددية واحترام الاختلاف.

وشدد على ضرورة محاسبة كل من يقف خلف حملات التشهير والإساءة الشخصية والعلنية بحق «فرسان الإعلام الفلسطيني»، مطالباً بضرورة وضع حدّ لهذه الحملات، وحماية الصحفي الفلسطيني وحرية الرأي والتعبير، وإخراج الإعلاميين من أتون المناكفات السياسية، وتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم، بما يخدم الصالح العام الفلسطيني.

انتحار جندي إسرائيلي داخل قاعدة عسكرية جنوب دولة الاحتلال

الناصرة/ فلسطين:

أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، انتحار جندي يؤدي الخدمة الإلزامية داخل قاعدة عسكرية جنوبي دولة الاحتلال.

ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن بيان للجيش قوله: «إن الجندي أنهى حياته يوم الاثنين (أول من أمس) داخل قاعدة عسكرية جنوب إسرائيل، دون الإفصاح عن هويته أو ملابسات الحادث».

وأضاف البيان أن الشرطة العسكرية باشرت فتح تحقيق في الواقعة، على أن تُحال نتائجه إلى مكتب المدعي العام العسكري.

وذكرت الصحيفة أن عام 2025 شهد تسجيل 22 حالة انتحار بين الجنود الذين يؤدون الخدمة الإلزامية، وهو أعلى معدل يتم رصده خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، دون الكشف عن تفاصيل إضافية.

وأشارت تقارير إسرائيلية سابقة إلى أن تصاعد حالات الانتحار في صفوف الجنود يرتبط بتداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي استمرت قرابة عامين، وما خلفته من آثار نفسية حادة على العسكريين المشاركين فيها.

وارتكبت (إسرائيل) منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 243 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

ومنذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تواصل «إسرائيل» خرق الاتفاق بشكل يومي، ما أدى إلى مقتل 486 فلسطينيًا وإصابة 1341 آخرين، وفق وزارة الصحة في قطاع غزة.

سلوان تُقتلع وسط تهجيـــــــر قسري لعشرات العائلات لمصلحة المستوطنين

القدس المحتلة/ فلسطين:

تواجه بلدة سلوان في القدس المحتلة واحدة من أخطر مراحل التهجير المنهجي، مع صدور قرار قضائي إسرائيلي نهائي يقضي بإخلاء نحو 40 عائلة فلسطينية من منازلها في حي بطن الهوى، في خطوة تمثل ذروة مسار استيطاني استمر لعقود، ويستهدف محو حي فلسطيني كامل لمصلحة الجمعيات الاستيطانية.

وخلال الأسابيع الماضية، شرعت سلطات الاحتلال فعليًا بطرد عدد من العائلات، بعد أن منحت المحكمة الإسرائيلية الأرض المقامة عليها المنازل لمنظمة «عطيرت كوهانيم» الاستيطانية، التي تنشط في الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية داخل القدس الشرقية.

سلوان تحت الاستهداف

تقع سلوان في وادي حلوة جنوب أسوار البلدة القديمة، ويقطنها نحو 55 ألف فلسطيني.

وعلى مدار سنوات، تحولت البلدة إلى هدف مركزي للمشاريع الاستيطانية، حيث سيطر المستوطنون على ما لا يقل عن 65 موقعًا داخلها، إضافة إلى إقامة ما يُسمى «حديقة مدينة داود التوراتية» فوق أنقاض منازل فلسطينية، بإدارة مستوطنين متدينين.

لكن حي بطن الهوى بات منذ سنوات بؤرة الصراع الأبرز، إذ رفعت منظمة عطيرت كوهانيم منذ عام 2015 دعاوى قضائية للمطالبة بملكية الأرض، مستندة إلى قانون إسرائيلي صدر عام 1970، يسمح لليهود بالمطالبة بممتلكات تعود لما قبل عام 1948 في القدس، بينما يُحرم الفلسطينيون من المطالبة بمنازلهم وأراضيهم التي سُلبت خلال النكبة.

قانون استيطاني بغطاء قضائي

يسمح هذا القانون لجمعيات استيطانية بالمطالبة بالأملاك نيابة عن مالكين يهود سابقين.

وفي حالة بطن الهوى، تزعم عطيرت كوهانيم أن الأرض تعود ليهود يمنيين استقروا في المنطقة أواخر القرن التاسع عشر.

غير أن أمير مراغة، وهو ناشط من سلوان، يؤكد أن هذه الادعاءات تتجاهل وثائق تاريخية رسمية.

وقال إن الأرشيف العثماني يثبت أن الأرض كانت ملكًا للدولة، وأن العائلات اليهودية أسكنت هناك ضمن برنامج إسكان اجتماعي، لا بوصفهم مالكين. ورغم ذلك، حسمت المحاكم الإسرائيلية القضية لصالح المستوطنين.

معركة قانونية انتهت بالتهجير

استمرت العائلات الفلسطينية في بطن الهوى بمعركة قانونية متقطعة على مدار نحو عشر سنوات، إلى أن أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية في ديسمبر الماضي حكمها النهائي، مانحة المستوطنين حق السيطرة، وموجهة أوامر إخلاء نهائية للعائلات الفلسطينية.

وقال كايد رجبي، أحد المتضررين، إن ست شقق في مبناه وحده تضم 39 فردًا، بينهم 20 طفلًا.

وأضاف أن العائلة تلقت أوامر بالإخلاء في يناير دون تحديد موعد دقيق، ما جعلها تعيش تحت تهديد دائم بتنفيذ الإخلاء في أي لحظة.

وأوضح رجبي أن عائلته استقرت في سلوان منذ عام 1967، بعد أن أُجبرت على مغادرة منزلها الأصلي في حي الشرف داخل البلدة القديمة، ضمن عمليات تهجير هدفت إلى توسيع الحي اليهودي.

وأضاف أن جده اشترى أرض بطن الهوى وبنى عليها المنزل الذي وُلد فيه.

الطرد بقوة الاحتلال

في عام 2021، تلقت عائلة رجبي أول إخطار قضائي، وقدمت أوراق ملكيتها للمحكمة، لكن الحكم جاء ضدها. واليوم، تقول العائلة إنها تبحث عن شقق للإيجار في القدس، وسط شح المعروض وارتفاع الأسعار التي تتطلب دفع إيجار عدة أشهر مقدمًا.

ويؤكد مراغة أن ما يجري لا يقتصر على عائلة واحدة، بل يشمل 30 إلى 40 حالة مماثلة، ما يعني اقتلاع حي كامل استنادًا إلى مطالبات تعود لأكثر من قرن.

وقد شهدت سلوان بالفعل عمليات طرد قسرية. يقول رجبي إن جيرانه من عائلة شويكي، المؤلفة من 23 شخصًا بينهم 15 طفلًا، طُردوا قبل شهرين.

وقال "جاءت الشرطة برفقة المستوطنين، أخرجوا الأثاث إلى الشارع، ثم أغلقوا المنزل، وبعد أسبوع انتقلت إليه عائلة مستوطنة".

واقع جديد بالقمع والملاحقة

بعد استبدال الجيران الفلسطينيين بمستوطنين، تغيرت الحياة اليومية للعائلات المتبقية.

يقول رجبي إن المستوطنين لا يتعاملون معهم كجيران، بل كتهديد أمني، ويقدمون شكاوى للشرطة باستمرار.

وأشار إلى اعتقال ابنه البالغ 23 عامًا ليومين، ثم فرض الإقامة الجبرية عليه، فقط بسبب شكوى تتعلق بترديد "الله أكبر" بصوت مرتفع.

ويضيف: "هذا تضييق مقصود يجعلنا نشعر بأننا غرباء في بيوتنا".

محو الطابع الفلسطيني

يحذر مراغة من أن المشهد العام في سلوان يتغير بسرعة، مع تصاعد الوجود الاستيطاني ودوريات الشرطة، وما يرافق ذلك من اعتقالات ومداهمات.

ويقول إن أخطر ما في الأمر هو شعور السكان بأنهم تُركوا وحدهم في مواجهة هذا التهجير.

أما رجبي، فيلخص المأساة بالقول: "هذا المنزل ليس جدرانًا فقط، بل تاريخ عائلتنا. لن نغادره إلا بالقوة، لكن السؤال الذي يلاحقنا: لماذا تُترك العائلات الفلسطينية في القدس وحدها في هذه المعركة؟".

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ (العنكبوت: 2-3)

في أتون محنة غزة الكبرى، تتجلّى سُنّةُ الله الغالبة التي لا تتبدّل ولا تحابي؛ سُنّةُ الابتلاء والتمحيص، حيث تُوزَن القلوب بميزان الصدق، ويُختَبَر الناس على قدر إيمانهم، فتتكشّف الحقائق عاريةً من الزيف، ويُفرَز الصفّ فرزًا لا موارِبة فيه ولا التباس.

غزة، وهي تخوض امتحانها الأعسر، لا تعيش مأساةً إنسانيةً عابرة، بل تقف في قلب لحظة كونية فاصلة؛ لحظة إعداد عظيم للاستخلاف، ومواجهةً صادقة بين الحق والباطل. هناك، في لهيب الألم، يُثبّت الله الذين آمنوا، ويُمحى المتخاذلون، وتتحوّل دماء الصابرين إلى مشاعل هداية للأمة، تذكّرها بأن طريق النصر لا يُعبَد إلا بالصبر، ولا يُفتَح إلا باليقين.

وفي مقابل هذا الثبات الأسطوري، تقف قوى الظلام التي ملأت الأرض فسادًا وعداءً لله ورسله، متوهّمةً أن سطوتها دائمة، وأن قبضتها على مفاصل العالم قدرٌ لا يُرد. غير أن سنن الله لا تُخادَع؛ فما يبدو تمكينًا ليس إلا استدراجًا، وما يُظن قوةً إنما هو تسارعٌ نحو السقوط المحتوم. فالله يُمهل ولا يُهمل، ويستدرج أعداءه من حيث لا يعلمون، بينما لا ينال المؤمنين منهم إلا أذًى عابرًا، لأن وعد الله حق، والنصر آت لا ريب فيه.

إن ما تعيشه غزة منذ أكثر من عامين من عسرة محرقة لم يشهد لها التاريخ مثيلًا، ليس إلا تجلّيًا حيًّا لسُنّة الله في الابتلاء، وتمحيصًا قاسيًا لإعداد الشعب الفلسطيني، ومن خلاله إعداد الأمة كلّها، لمرحلة قادمة تُرسَم بمدى الثبات والصدق في هذا الامتحان. وهو، في الوقت ذاته، اختبارٌ فرديّ لكل مؤمن، يقدّم روحه وماله وصبره قربانًا لله، وثمنًا لتحرير الأرض المغتصبة.

والله، جلّ في علاه، يعلم السرائر قبل أن يُظهرها، لكنه لا يحاسب عباده بعلمه الغيبي عنهم، بل بعدل يُظهر الحقيقة على مسرح الفعل:

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ (آل عمران: 179)،

فتأتي الفتن كاشفة، ويأتي الأذى محدود الأثر:

﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ (آل عمران: 111).

وهي، كذلك، محنة المواقف؛ حيث يُترَك شعبٌ بأكمله وحيدًا في مواجهة محرقة نازية سادية، بلا نصير إلا الله. لكنه، في المقابل، يقدّم للعالم صورةً نادرةً لصبرٍ لا ينكسر، وهو يرفع أكفّه إلى السماء مردّدًا:

﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: 250).

فمن عَصمه الله ثبّته:

﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ (إبراهيم: 27)،

ويُهيّئ بالابتلاء أولئك الذين استحقّوا شرف النصر بعد الامتحان، ليحملوا أمانة الاستخلاف الثقيلة: انتصارًا على الشهوة، وانحيازًا للحق، وثقةً مطلقة بوعد الله وما عنده.

أما الطغاة والمحتلّ الظالم، من عصابات الإبادة ومن ساندهم ومدّهم بالسلاح والغطاء، وفي مقدّمتهم أمريكا، فرغم ما يملكون من أدوات البطش والقوة، ورغم انغماس مجتمعاتهم في الرذيلة ومحاربة الفطرة والدين، فإنهم يسيرون – بيقين الوحي – نحو نهايتهم:

﴿يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (المجادلة: 5)،

﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ۝ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ (القلم: 44، الأعراف: 183).

وهكذا تُكتَب ملحمة غزة: ملحمة الصبر واليقين، بدماء الأبطال، وعلى صفحات تاريخ لن تُمحى، شاهدةً أن العزّة للحق، وأن العاقبة للمتقين، وأن درب الابتلاء – مهما طال

لا أسرى في غزة، لكن أشبـــــــاح رون آراد وغاي خيفر ما زالت تطاردهم

د. أميرة فؤاد النحال

ليس صدفة أن يختار «بنيامين نتنياهو» لحظة العثور على جيفة الجندي الأخير ليعلن بفخرٍ مصطنع: «لأول مرة منذ 2014 لا أسرى لنا في غزة»، فالعبارة تُقال بوصفها رسالة نفسية؛ ومحاولة لإعادة ترميم صورة ردع تصدّعت، وإيهام الداخل الصهيوني بأن صفحة ثقيلة قد طُويت.

لكن المفارقة القاسية أن هذا الإعلان، بدل أن يبدو علامة قوة، يفضح مأزقاً عميقاً في الوعي الصهيوني، دولةٌ نووية، تملك أحدث أجهزة الاستخبارات، تعجز منذ عقود عن إغلاق ملفات جنود مفقودين، ثم تحتفل اليوم لأنها لم تعد تملك أسرى في بقعة جغرافية محاصَرة لا تتجاوز مساحتها بضع مئات من الكيلومترات.

فبينما يلوّح نتنياهو بورقة «الصفر أسرى»، تطلّ من خلف المشهد أشباح لم تغادر الذاكرة الصهيونية، «رون آراد» الذي ابتلعته حرب لبنان منذ 1986 ولم تستطع «تل أبيب» إعادته حياً ولا ميتاً، و«غاي خيفر» الذي اختفى عام 1997 وما زال اسمه عالقاً في أرشيف الغموض العسكري.

هنا تحديداً تنقلب الرواية، ليست غزة هي من تُحرج «إسرائيل» بالأسرى، التاريخ نفسه هو الذي يحرجها، فالمسألة لم تعد مسألة جنود محتجزين، إنّما مسألة دولة تفقد القدرة على احتكار اليقين؛ وتخوض حروباً بلا حسم، وتعلن انتصارات بلا ذاكرة، وتحاول إقناع جمهورها أن غياب الأسرى اليوم يعني غياب الهزيمة، بينما الوقائع تقول إن المعضلة أعمق من جندي، وأطول من حرب، وأثقل من دعاية.

إعلان «لا أسرى» خطاب دعائي

عندما يقول نتنياهو إن «إسرائيل» «لم يعد لديها أسرى في غزة»، فهو لا يقدّم توصيفاً عسكرياً بقدر ما يطلق عملية ترميم نفسي، فالتصريح هنا يُمثل محاولة لإغلاق فجوة داخلية اتسعت بين صورة الجيش التي تُباع للجمهور، وواقع ميداني أظهر هشاشة غير مسبوقة، فالواقع العسكري يُقاس بميزان القدرة على فرض الإرادة، ومنع التهديد، وضبط مسرح العمليات، أما هذا الإعلان، فينتمي إلى ما يمكن تسميته «بلاغة التعويض الاستراتيجي»، فحين تفقد المؤسسة عناصر الردع الحقيقية، تستعيض عنها بإعلانات رمزية تُسوَّق كإنجازات، أنّه نصر لغوي يُراد له أن يغطي على ارتباك ميداني، نتنياهو الغارق في أزماته السياسية، لا يتعامل مع ملف الجنود بأنه شأناً إنسانياً أو عسكرياً فقط، إنّما كرأسمال تعبوي يُضَخ في شرايين جمهور مرتبك.

في لحظة اهتزاز الثقة بالمؤسسة الأمنية، يصبح الجندي -حيّاً كان أو جثة- وحدة قياس للشرعية السياسية، وأنّ إعادته تعني استعادة السيطرة، وفقدانه يعني تآكل الهيبة، أما إعلان «عدم وجود أسرى»، فيُراد له أن يبدو كأنه استعادة احتكار المؤسسة لمصير جنودها، حتى لو كانت الوقائع الأوسع تقول غير ذلك.

هنا تحديداً يتحول الجندي من فرد إلى رمز وظيفي في المسرح السياسي، و«إسرائيل» تاريخياً تتعامل مع جنودها باعتبارهم أيقونات عقد اجتماعي، أي أنّ الدولة تعد بحمايتهم واستعادتهم، والجمهور يمنحها التفويض الأخلاقي للحرب، لكن حين تتعثر هذه المعادلة، تظهر الحاجة إلى ما يمكن تسميته «إدارة الرماد العسكري»؛ أي تحويل الخسارة إلى خطاب، والفقد إلى رواية، والفراغ إلى إنجاز.

بذلك يصبح إعلان «لا أسرى» إجراءً نفسياً موجّهاً للداخل أكثر من كونه مؤشراً على تحوّل حقيقي في ميزان القوة، فالمعادلة الاستراتيجية لا تُقاس بعدد الأسرى فقط، بقدر قدرة المؤسسة على إنهاء الحروب دون أن تبقى عالقة في ذاكرة التاريخ، وهذا ما لم يتحقق.

ذاكرة الفقد الصهيونية، الجرح الذي لم يلتئم

في العمق الصهيوني، يوجد ما يمكن تسميته «اللاوعي الأمني المثقوب»؛ وهو مساحة ظلّ تتكدّس فيها أسماء لم تُستعَد، وصور لم تُغلق، وأسئلة لم تُجَب، وهنا يظهر رون آراد كشاهد دائم على حدود القوة.

منذ 1986 والكيان الذي يمتلك شبكة استخبارات عالمية، وأقماراً صناعية، وتحالفات دولية، لم تستطع أن تقدّم يقيناً نهائياً لعائلة طيارها المفقود، رون آراد لم يعد شخصاً؛ فقد أصبح مجازاً للعجز المؤسسي، وقضيته تذكير دائم بأن التكنولوجيا لا تهزم الغموض، وأن فائض القوة لا ينتج بالضرورة فائض سيطرة، أما غاي خيفر فيمثّل بعداً أكثر إرباكاً: ليس أسير حرب واضح السياق، إنّما لغزاً يهزم الرواية الرسمية، من حيث اختفاء بلا مشهد قتال، بلا صورة، بلا رواية مغلقة، وهنا تكمن الخطورة؛ لأن الغموض أخطر على الدول من الهزيمة المعلنة، فالهزيمة يمكن تفسيرها، أما الغياب فيُبقي المؤسسة في حالة تعليق؛ لا انتصار ولا اعتراف بالفشل.

بهذا المعنى، لم تعد قضايا المفقودين مجرد ملفات إنسانية، بقدر ما تحولت إلى عُقَد هوية وطنية داخل المجتمع الصهيوني، فكل جندي مفقود هو شرخ في السردية المؤسسة على فكرة أن الدولة لا تترك أبناءها خلفها، ومع تراكم هذه القضايا، يتشكل ما يمكن تسميته «الذاكرة المقاومة داخل المجتمع الصهيوني نفسه»؛ ذاكرة تقول إن القوة ليست مطلقة، وإن الجيش ليس قادراً دائماً على إغلاق دوائر الحرب.

وهنا تظهر المفارقة القاسية، فبينما يحاول نتنياهو تسويق لحظة «لا أسرى» كدليل حسم، يقف التاريخ ليقول العكس، المشكلة لم تكن يوماً في عدد الأسرى فقط، إنّما في قدرة الدولة على إغلاق ملف الفقد من جذوره، وهو ما فشلت فيه منذ أربعة عقود.

من الأسر إلى الهيبة؛ ماذا خسر الكيان فعلياً؟

الخطأ في قراءة المشهد يكمُن في اختزاله بسؤال: هل يوجد أسرى أم لا؟ بينما السؤال الحقيقي هو: من يحتكر القدرة على فرض قواعد الاشتباك؟ ففي المراحل السابقة من المواجهة، كان ملف الأسرى أحد تجليات القوة، لكنه لم يكن جوهرها، فالجوهر كان دائماً في احتكار المبادرة: من يبدأ الحرب، من يحدد سقفها، من يقرر متى تنتهي، وهذا الاحتكار هو الذي تصدّع، لا ملف الأسرى فقط.

غزة بوصفها فاعلاً سياسياً-عسكرياً، لم تكتفِ بمراكمة أدوات ضغط، بقدر ما نجحت في إعادة هندسة معادلة الردع، فلم يعد المشهد بأنّه كيان يقصف وطرف يتلقى، بقدر ما صار فعل يُستدعى بفعل، وضربة تجرّ ضربة، واقتحام يولّد اقتحاماً.

من هنا، فإن إعلان «لا أسرى» يبدو كأنه محاولة للتمسك بآخر عناصر التفوق الرمزي، بينما التحول الحقيقي جرى في مكان آخر: الكيان لم يعد الطرف الوحيد الذي يملك حق تعريف متى تبدأ المواجهة ومتى تتوقف، ولم يعد صاحب الزمن العسكري الأحادي، وهذه هي الخسارة الأخطر: ليس فقدان جنود، إنّما فقدان امتياز التحكم بالسياق، فالدعاية تستطيع أن تعلن إغلاق ملف الأسرى، لكنها لا تستطيع إعلان استعادة الهيبة؛ لأن الهيبة إحساساً لدى الخصم بأن كلفتك أعلى من مكسبه، وهذا الإحساس تآكل.

المفارقة الكبرى.. كيان قوي يخاف من التاريخ

المفارقة أن الكيان بكل تفوقه العسكري، يبدو أقل قلقاً من معارك الحاضر مما هو قلق من ملفات الماضي غير المغلقة، لماذا؟ لأن الحاضر يمكن إدارته بالقوة، أما الماضي فلا يُدار إلا باليقين، وهو ما يفتقده.

التاريخ هنا يُمثّل تهديد سياسي، فكل ملف مفقود هو سؤال مفتوح حول حدود القدرة، وكل اسم لم يُستعَد هو ثغرة في سردية تقول إن المؤسسة الأمنية تعرف كل شيء، وتصل إلى كل مكان، وتستعيد كل من يضيع، وحين يعجز الكيان عن إغلاق هذه الملفات، يتكوّن ما يمكن تسميته «التآكل الصامت للهيبة»، حيث تراكم الشك، والجمهور يبدأ بالسؤال: إذا كانت المؤسسة لم تستطع حل لغز واحد منذ عقود، فكم من الألغاز الأخرى تخفيها؟ وهنا يتحول الجندي المفقود من قضية إنسانية إلى وثيقة اتهام تاريخية.

ولهذا يبدو الاحتفاء بـ «لا أسرى» كأنه محاولة لإغلاق باب الحاضر سريعاً قبل أن يفتح التاريخ أبواب الماضي كلها دفعة واحدة.

غزة كحالة سياسية لا جغرافيا

غزة، في الخطاب التقليدي، تُقدَّم كحيّز ضيق، مساحة محاصرة، كثافة سكانية، أزمة إنسانية، لكن ما جرى خلال الأعوام الأخيرة حوّلها من جغرافيا مُدارة إلى حالة سياسية فاعلة؛ ومن موضوع للسياسات إلى مُنتِج للمعادلات.

هذه البقعة الصغيرة لم تكسر التفوق العسكري المباشر للكيان، لكنها كسرت شيئاً أكثر خطورة وهو احتكار الزمن العسكري، ففي العقود السابقة، كان الكيان هو من يضغط زر البداية، ويختار لحظة النهاية، ويُبقي الآخرين داخل زمن رد الفعل، أما اليوم، فقد دخلت المواجهة ما يمكن تسميته الزمن المتبادل؛ حيث لا تعود المواجهة قراراً أحادياً، بقدر ما أصبحت مساراً تفاعلياً تتوزع فيه القدرة على المبادرة.

اثنا عشر عاماً من الاشتباك المتواصل لم تُنتج مجرد جولات قتال، بقدر ما أنتجت تحولًا في طبيعة الاشتباك، *فغزة أصبحت فاعلاً ضابطاً للإيقاع؛ تفرض توقيت الانفجار، وتحدد سقف التصعيد، وتجبر الكيان على القتال داخل معادلات لم يصنعها وحده*، وهنا يتبدل المفهوم: ليست القوة في حسم المعركة، القوة في منع الآخر من احتكار تعريفها.

لهذا، فإن *اختزال غزة في ملف أسرى يُعد قراءة قاصرة، ووجودها المقاوم المستمر هو الذي غيّر صورة الردع، وهو الذي جعل الكيان ينتقل من موقع الفاعل المنفرد إلى موقع الفاعل المُجبَر على التكيّف*، وبهذا المعنى، غزة ليست استثناءً في الجغرافيا، غزة تُمثّل اليوم استثناء في الوظيفة السياسية، من نقطة صغيرة أعادت توزيع الأدوار في مواجهة كانت تبدو محسوم.

القول إنه «لا أسرى في غزة» لا يعني أن الكيان خرج من مأزقه، بقدر ما يعني أنه دخل مرحلة أكثر هشاشة على مستوى المعنى، مرحلة يصبح فيها الفراغ إنجازاً رمزياً، لأن الإنجاز الفعلي غائب، ومرحلة يتحول فيه التاريخ إلى تهديد استراتيجي، لأنها تكشف ما فشل الخطاب في إخفائه، ومرحلة يصبح فيها التاريخ خصماً سياسياً، لا مجرد سجل أحداث.

لهذا، فإن الأشباح التي لم تُستعد، والأسماء التي بقيت معلّقة بين الغياب واليقين، ليست تفاصيل قديمة، هذه الأشباح هي التي تكتب الرواية الأطول، وتذكّر بأن قواعد المواجهة لا تُحسم بإعلان، ولا تُغلق ببيان، إنّما تبقى مفتوحةً ما دامت الذاكرة مفتوحة.

من غزّة إلـــــــى غرينلاند... الأوطـــــان ليست أراضي للبيع

المهدي مبروك
العربي الجديد

يُعيد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إحياءَ خصال أسلافه القادمين من أوروبا في بداية القرن الخامس عشر الميلادي. إنه الإقبال (إلى حدّ النهم) على شراء الأراضي والعقارات عموماً. كانت أوروبا قارّة مترامية الأطراف، يقطنها آنذاك سكّانٌ قليلون بمقاييس تلك الفترة، تكفيهم أراضيهم لإشباع حاجتهم الضرورية من غذاء وزراعة وصناعة (أولية) وتجارة ناهضة، بل كانت تضمن لهم عوائد وخيرات عديدة. ولم يكن الأوروبيون يحتاجون إلا إلى تنشيط التبادل بينهم وبين من جاورهم من قارّات: آسيا وأفريقيا، لرشّ بعض التوابل حتى تكون موائدهم فاخرة. ومع ذلك، امتطوا ألواحاً تقاذفتها أمواج المحيطات للرسو في عوالم أخرى سمّوها لاحقاً «أدغال أفريقيا»، و«بلاد الهنود الحمر»... إنه «العالم الجديد» الذي نشّط التجارة، وفرض نمطاً جديداً من التبادل سيعرف لاحقاً بالمركنتيلية.

غدت الوفرة هوساً يدفع المغامرين والمستكشفين إلى مزيدٍ من الاستيلاء على الأراضي وضمّها إلى ممالكهم وممتلكاتهم هناك في أوروبا، القارّة العجوز كما ستُوصم لاحقاً. وتطمس الكتابة (إلا نادراً) الثمن الإنساني والكلفة الأخلاقية التي دفعتها البشرية مقابل هذا الهوس بالاستيلاء على الأراضي: اندثار ثقافات بكاملها، وإبادة شعوب...

يصرّح الرئيس ترامب علناً، ومن دون خجل أو حياء، أنه يريد اقتناء جزيرة غرينلاند، فهو لا يرى فيها سوى مساحة عقارية في غاية الأهمية الاستراتيجية، وقد لا يعلم الرئيس ترامب أن التسمية الأصلية لهذه الجزيرة تفيد، في لغة السكّان الأصليين، «أرض الناس»، قبل أن تجري عليها بعض التحريفات لتتحوّل لاحقاً إلى ما يفيد معنى «الأرض الخضراء». وهي ثاني أكبر جزيرة في العالم بعد أستراليا، ارتبطت دوماً بالثقافة الأوروبية سياسياً، رغم أنها تُعدّ جغرافيّاً جزءاً من أميركا الشمالية، وهي أقرب مسافة إلى الكتلة الكندية، وأول من قطنها شعب الإنويت، وقد استقرّ أسلافهم بها منذ أواخر القرن الثالث عشر، غير أن الأبحاث الأركيولوجية (الآثارية) تذهب إلى أن الجزيرة العملاقة غدت مأهولة منذ ما يناهز خمسة آلاف سنة.

ولا يختلف الأمر كثيراً حين يتحدّث ترامب أيضاً عن غزّة، فتاريخها المثقل بالرموز، الذي تقف عليه شواهد التاريخ: آثار ومواقع تاريخية وتراث عريق، لا يعنيه في شيء. إنه يستحضرها عقاراً بلا تضاريس ولا ذاكرة ولا هُويّة؛ إنها مجرّد عقار يحتاج فقط إلى جرف ركام هائل يحول دون «إعمارها». ولقد ذهب إلى حدّ المطالبة بترحيل سكّانها والبحث لهم عن أرض بديلة. وتقول بعض التسريبات إنه أجرى بالفعل اتصالات أولية قد لا تكون مشجّعة، فثنته لاحقاً عن مشروعه. وقد يكون فكّر في سيناء (مصر) أو غور الأردن أو حتى الصومال وغيرها.

وحين عدّل خطته مجدّداً لغزّة، وعاد ببديل آخر هو «مجلس السلام»، وتشكيلاته التنظيمية الأخرى، ظلّت أطروحته تراوح في المكان نفسه تقريباً مع بعض اللطف التسويقي: تحويل غزّة منتجعاً استثمارياً يطيب فيه العيش للمستثمرين قبل سكّانه. لم تسلم عضوية المجلس من أتاوات تُدفع، كل شيء في مشروع غزّة الترامبي قابل للبيع والشراء، بما فيها العواطف والمشاعر والأحاسيس والذاكرة.

يفعل ذلك تقريباً مع غرينلاند، ولا ينظر إليها إلا أرضاً قد لا تصلح للزراعة أو الاستثمار، بل تصلح للمراقبة؛ إنها موقع استراتيجي يتيح للولايات المتحدة أن تتحكّم في تلك المنطقة من أجل بسط «الهيمنة على...» و«التحكّم في...». قد يكون لهذا الهوس الترامبي بشراء العقارات والأراضي عموماً تداعيات خطيرة. وفي هذا الهوس كثير من نزوات تمتزج فيها مشاعر العجرفة والشراهة، وفي جميع الأحوال ستكون كلّها (لو تجسّدت) مؤشّرات على دخول العتبات الممنوعة من النظام العالمي. كانت مداخلة رئيس الوزراء الكندي، مارك كارني، أثناء انعقاد منتدى دافوس، بليغة وموحية بهذه المعاني كلّها. لقد لمّح الرئيس الأميركي، في أكثر من حديث، عن أطماع توسّعية في كندا ذاتها. وليس للأرض في المخيال الترامبي معانٍ أنثروبولوجية تحيل إلى جذور أو انتماء. فالمخيال الترامبي فقير في هذه المسألة؛ لا يكتنز سوى أرقام الاستثمار والعقارات وفائض الأرباح... وكلّها مفردات من معجم الاقتصاد السياسي المتجدّد من المركنتيلية العقارية.

قد تعجز السياسة عن المقاومة، وتتلعثم الألسن عن الصداح بالحقيقة، لذلك ينوب الفنّ، بحيله وخدعه الجميلة وخياله الشاسع، عن الإنسانية ويتحوّل ناطقاً مختالاً باسمها دفاعاً عن القيم النبيلة فيها، فلقد ظلّت السردية الأميركية الغازية سائدة قبل أن تُنقد وتُفضح، خصوصاً في العقود الماضية حين بادر الأدب والسينما (خصوصاً) إلى تعريتها. ولعلّنا نتذكّر بشكل خاص الفيلم الساحر «قتلة زهرة القمر» (Killers of the Flower Moon)، للمخرج الاستثنائي مارتن سكورسيزي، الذي احتُفي به احتفاء باهراً، لقصّته المستوحاة من رواية للكاتب الأميركي ديفيد غران. أما الممثّلون فكان من بينهم ليوناردو دي كابريو، وروبرت دي نيرو. وتدور أحداثه (وقعت فعلاً) حول سلسلة جرائم قتل متتالية ظلّت غامضة، في مناخ شجّع المضاربين العقاريين على الاستيلاء على أراضي شعب «الأوساج»، أحد شعوب السكّان الأصليين القاطنين آنذاك في «العالم الجديد»، وهي الأراضي الغنيّة بنفط لا يزال حديث الاكتشاف. وفي سبيل الحصول على هذا الذهب الأسود، لا يتورّع مضاربو العقارات وسماسرتها عن استعمال حُقن الأنسولين (المكتشف حديثاً) لتسميم السكّان الأصليين، وخصوصاً مرضى السكّري (مرض طارئ على السكّان)، من أجل دفعهم إلى الهجرة هرباً من الموت الغامض الذي يهاجمهم، أو بيع الأراضي حلّاً للبقاء هناك مُعدَمين. يقف الفيلم عند تفاصيل ذلك الهوس المرضي الذي أصاب فئات واسعة من الأميركيين وغيرهم لشراء الأراضي والاستيلاء عليها.

ها نحن مرّة أخرى مُقبلون على انتهاكات خطيرة لسكّان هذه الأراضي... ولا ندري إن كانت جرائم القتل، مرّة أخرى، سترافق هذه المشاريع العقارية كلّها. إنها الإبادة الناعمة.

المغراقة.. عودة الأهالي تصطدم بتجاهل المؤسسات الأممية لمطالبهم الإنسانية

المواطن فايز الرش

المزارع عبد الله الرضاوين

رئيس بلدية المغراقة نضال أبو كميل

غزة/ محمد عيد:

على الرغم من الدمار والركام اللذين يخيّمان على المغراقة، أول بلدة دمّرها جيش الاحتلال الإسرائيلي مع بداية الاجتياح البري لقطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، يواصل أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة محاولاتهم لإعادة إعمار طرقاتها وأحيائها بوسائل بدائية وإمكانات محدودة.

فالسائر في الطريق الرئيس للبلدة، الواقعة شمال مخيم النصيرات وسط القطاع، لا تنقطع أمامه مشاهد عودة الأهالي إلى منازلهم المدمرة، حيث يقيم بعضهم في خيام أو ألواح من الصفيح، في حين يعمد آخرون إلى بناء غرف سكنية من الطين الأحمر فوق أنقاض منازلهم.

غير أن ما لم يتوقعه سكان البلدة هو تجاهل المؤسسات الأممية والدولية – رغم زيارات وفودها المتكررة – لمطالب الأسر العائدة، التي تشمل إنشاء مدارس تعليمية، وروضة أطفال، ونقطة طبية، وآبار مياه، ومنازل مؤقتة، إضافة إلى مساعدات غذائية ومشاريع زراعية وحيوانية تعيد الحد الأدنى من مقومات الحياة.

مقومات الحياة

داخل غرفة سكنية رُصّت حجارتها بالطين الأحمر، بعد أن استصلحها من ركام منزله المدمر، يعيش المواطن فايز الرش (42 عامًا) برفقة أسرته، التي خسرت منزلها وأرضها الزراعية البالغة مساحتها 450 مترًا مربعًا.

لم يفقد الرش منزله وأشجار الزيتون المعمرة فحسب، بل خسر أيضًا تجارته في تربية المواشي، التي كانت مصدر دخله الوحيد. ورغم ذلك، يؤكد أن إرادة العودة إلى الحياة أقوى من الدمار.

يقول الرش لصحيفة «فلسطين»: "لن نستسلم ولن ننهزم.. سنواصل الحياة من جديد"، معربًا عن أمله في دعم واهتمام أممي يعيد مقومات الحياة الأساسية إلى البلدة، وعلى رأسها آبار المياه، وفتح الطرق المدمرة، وتوفير كرفانات سكنية، وإقامة مخيمات إيواء ومطابخ مجتمعية.

وشدد على ضرورة إنشاء نقاط تعليمية ونقطة طبية تحسبًا لأي طارئ داخل البلدة المدمرة.

وتقع المغراقة على أراضٍ أقام عليها جيش الاحتلال، خلال حرب الإبادة، ما عُرف بـ"محور نيتساريم"، الذي تسبب في تدمير بلدة جحر الديك شرقًا، ومدينة الزهراء غربًا، وحيّي الزيتون وتل الهوى شمالًا، قبل انسحاب قوات الاحتلال من تلك المناطق السكنية بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2025.

معاناة يومية

وعلى بعد أمتار قليلة من منزل الرش المدمر، كان المزارع عبد الله الرضاوين يرش مزروعاته بالقليل من الماء، في محاولة للحفاظ على ما تبقى من أرض ورثها عن والده.

عاد الرضاوين بصعوبة من مكان نزوحه في "مواصي خان يونس" إلى قطعة الأرض، وبنى خيمتين لزوجتيه، غير أن العودة اصطدمت بغياب شبه كامل لمقومات الحياة في البلدة.

ويقطع الأب، وهو معيل لثمانية أطفال، مسافة مئات الأمتار يوميًا لتعبئة غالونات المياه للاستخدام المنزلي، وأحيانًا لري مزروعاته، إضافة إلى مسافة تزيد على كيلومترين للوصول إلى مخيم النصيرات من أجل شراء الغذاء والدواء وسائر الاحتياجات الأساسية.

ويشتكي الرضاوين، لـ«فلسطين»، من انعدام فرص العمل ومصادر الدخل، ما اضطره ووالده إلى الاستدانة لإصلاح الأرض وتسويتها وشراء بذور زراعية.

ويقول: "هنا في المغراقة لا مقومات للحياة؛ لا طعام، ولا ماء، ولا مراكز تعليمية، ولا وجود لأي مؤسسات أممية أو خيرية أو جمعيات زراعية".

وناشد المؤسسات الإنسانية تكثيف تدخلها داخل البلدة، وتسهيل عودة بقية السكان إلى منازلهم وأراضيهم.

دمار وسرقة

من جانبه، أوضح رئيس بلدية المغراقة نضال أبو كميل أن الطواقم المحلية تبذل جهودًا ذاتية لتسهيل عودة السكان، إلا أن إمكانات البلدية المحدودة تحول دون تنفيذ المهام المطلوبة.

وقال أبو كميل لـ«فلسطين»: إن جيش الاحتلال دمّر جميع آليات ومعدات البلدية، إضافة إلى مقرها الرئيسي ونقاطها الفرعية، وحوّل البلدة إلى أكوام من الركام.

وأشار إلى تدمير 12 بئر مياه بشكل كامل، لافتًا إلى أن قوات الاحتلال أقدمت، في بعض الحالات، على سرقة معدات الآبار التي تتطلب رافعات ثقيلة لسحبها.

وأضاف: "لا أستبعد سرقة أنابيب حديدية بقطر 14 إنشًا، وأربع آبار استراتيجية، يضم كل منها غاطسًا بقدرة 45 حصانًا، حيث جرى سحب ثلاثة غواطس وتدمير الرابع بالكامل".

وبيّن أن هناك جهودًا لإقامة مخيمات إيواء على أراض ذات ملكية خاصة، إلا أن الاستجابة الأممية والدولية لا تزال ضعيفة جدًا تجاه بلدة دُمّرت بشكل كامل.

وشدد أبو كميل على ضرورة تعزيز مخيمات الإيواء، وحفر آبار مياه جديدة، وتزويد التجمعات السكنية بخزانات مياه صالحة للشرب، إلى جانب دعم مشاريع سقيا المياه.

كما طالب المؤسسات الأممية بفتح نقاط تعليمية وصحية، وإقامة مطابخ مجتمعية، لتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة، وإنقاذ السكان، ولا سيما الفئات الهشة التي تعرضت لإبادة جماعية مستمرة لأكثر من عامين.

مصر تتمسك باتفاقيـــــة 2005 وترفض المعبر البديل واشتراطـــــــات نتنياهو

القاهرة/ وكالات:

تتصاعد المؤشرات الميدانية والسياسية بشأن وجود تحركات جدية لإعادة تشغيل معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر بشكل تمهيدي اليوم الأربعاء، وسط حالة من الترقب للساعات القادمة.

وتأتي هذه التطورات في أعقاب إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلية أول من أمس، التعرف على رفات الجندي الإسرائيلي «ران غويلي»، وهو الملف الذي طالما اتخذته إسرائيل ذريعة للمماطلة في الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في القطاع.

وبينما يضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لتمرير رؤيته المتعلقة «بخطة السلام» في غزة، يبرز معبر رفح كحجر زاوية في صراع الإرادات بين اشتراطات إسرائيلية تسعى لتكريس واقع أمني جديد، وموقف مصري صلب يتمسك بالثوابت القانونية والسيادية.

وتشير تصريحات محللين وخبراء للجزيرة نت إلى أن الافتتاح المرتقب سيصطدم بجملة من التعقيدات التي يفرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يصر على تحويل المعبر من مرفق إنساني إلى «منصة فرز أمني» عبر ما يسمى «المعبر البديل» أو «رفح 2».

وفي المقابل، تقف القاهرة «موقفا حازما» يرفض أي مساس باتفاقية عام 2005، محذرة من أن التداعيات المترتبة على المقترحات الإسرائيلية -خاصة في ما يتعلق بفتح المعبر في اتجاه واحد- لا تهدف إلا إلى شرعنة «التهجير القسري» وتفريغ القطاع من سكانه، وهو ما يضع «خطة ترمب للسلام» أمام اختبار حقيقي في قدرتها على لجم الطموحات الأمنية الإسرائيلية التي تهدد بنسف أسس الاستقرار الهش، حسب ما قاله المحللون.

مصر واتفاقية عام 2005

وتمثل اتفاقية المعابر الموقعة عام 2005 بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل المرجعية القانونية والسيادية التي تتمسك بها مصر لإدارة معبر رفح.

وتنص هذه الاتفاقية على تشغيل المعبر من قبل السلطة الفلسطينية وبإشراف من بعثة الاتحاد الأوروبي، بما يضمن انسيابية حركة الأفراد والبضائع وفق المعايير الدولية، وهو ما يمنح المعبر صفته كمنفذ سيادي فلسطيني مصري خالص بعيدا عن السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

ولذلك يرى رئيس إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة المصرية سابقا اللواء سمير فرج أن نتنياهو «يحاول بكل الطرق تعطيل عملية السلام، ولا يريد الدخول في المرحلة الثانية» من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

ويؤكد فرج أن (إسرائيل) كانت تتذرع بملف «رفات الجندي» الذي عُثر عليه أمس لوقف تنفيذ المرحلة الأولى، مشددا على أن الموقف المصري ثابت في ضرورة تشغيل المعبر وفقا لاتفاقية 2005، بحيث تكون إدارته في الجانب الآخر بإدارة فلسطينية خالصة، رافضا أي محاولات إسرائيلية للالتفاف على هذا الواقع القانوني.

المعبر البديل «رفح 2»

وبينما تتمسك القاهرة بالشرعية الدولية، تحاول إسرائيل فرض واقع جغرافي وأمني جديد عبر مقترح إنشاء معبر بديل أطلقت عليه «رفح 2».

وهذا المقترح لا يمثل مجرد إجراء لوجستي، بل هو محاولة لإعادة هندسة السيطرة على قطاع غزة من بوابة المعابر، ونقل النشاط الحدودي إلى نقطة تقع تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة، بعيدا عن الرمزية السيادية لمعبر رفح التاريخي، حسب ما قاله المحللون للجزيرة نت.

وفي تعليقه على هذا المقترح، يرى اللواء سمير فرج أن «رفح 2» هو محاولة من نتنياهو للهروب من اتفاقية المعابر لعام 2005، وذلك عبر «اقتراح معابر جديدة تكون وفقا لما يريده هو». مضيفا أن الهدف من المقترح الإسرائيلي بفتح معبر رفح في اتجاه واحد (للخروج فقط) هو «موضوع التهجير»، وهو ما رفضته مصر بشكل قاطع.

ويحلل مدير المؤسسة الفلسطينية للإعلام (فيميد) إبراهيم المدهون هذه الخطوة بوصفها «أداة سيطرة أمنية متقدمة» تهدف إلى التحكم في حركة العائدين والقادمين.

ويرى المدهون أن ما يطرح تحت مسمى «رفح 2» ليس معبرا بالمعنى التقليدي، بل هو «منصة فرز وضبط أمني تدار بعقلية هندسة التهجير القسري»، وذلك بعد فشل الاحتلال في فرض ذلك عسكريا خلال حرب الإبادة على قطاع غزة.

ويضيف مدير المؤسسة الفلسطينية للإعلام أن إنشاء معبر يخضع لسيطرة الاحتلال يعد «خرقا واضحا للقانون الدولي وضمانات الانسحاب»، محذرا من أن هذا النموذج يحول المعبر من نقطة عبور إلى «أداة تحكم بالقرار الفردي والجماعي للفلسطينيين»، ويهدد بمنع الآلاف من العودة إلى ديارهم.

الاشتراطات الإسرائيلية لفتح معبر رفح حدود الترتيبات الأمنية المعتادة، لتصل إلى حد فرض قيود تمس جوهر الحياة الإنسانية والسياسية في غزة.

فمن اشتراط «الفتح في اتجاه واحد» (للخروج فقط) إلى فرض «قوائم سوداء» وكذلك تنصيب أدوات رقابة إلكترونية شاملة، ليبدو أن الهدف هو تحويل القطاع إلى سجن كبير تدار بواباته عن بُعد، مما يفرغ أي اتفاق لوقف إطلاق النار من مضمونه الإنساني.

وفي قراءة لهذه التداعيات، يحذر الخبير الأمني والعسكري أسامة خالد من أن السيطرة الإسرائيلية على المنفذ البري الوحيد لقطاع غزة ستمنح إسرائيل «قدرة على الابتزاز السياسي» واستخدام ملف المعابر «ورقة قوة» في يد القادة الإسرائيليين.

ويوضح خالد أن اشتراط الفتح في اتجاه واحد يهدف أساسا إلى «تأسيس سياسة التهجير ودفع سكان غزة نحو مصير مجهول»، وهو ما يتناقض مع القانون الدولي ويكرر مأساة اللجوء.

كما يشير الخبير الأمني إلى أن «الرقابة الإلكترونية الشاملة» تهدف إلى ضمان «موطئ قدم وحضور إجباري» للاحتلال في تفاصيل حركة الفلسطينيين، مؤكدا أن هذه الاشتراطات تمس الأمن القومي المصري بشكل مباشر وتضع القاهرة أمام خيارات صعبة لمواجهة هذا «الصلف الإسرائيلي» الذي يسعى لقتل حل الدولتين إستراتيجيا.

معبر رفح وخطة ترامب للسلام

يرتبط الحراك الحالي بشأن معبر رفح ارتباطا وثيقا «بخطة ترامب للسلام في غزة»، والمعروفة «بخطة النقاط العشرين»، التي تسعى لتحويل القطاع إلى «منطقة خالية من السلاح» تحت إشراف دولي وإقليمي.

وتهدف الخطة في جوهرها إلى ضمان «الانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية» من غزة مقابل نزع سلاح الفصائل الفلسطينية، مع بقاء «محيط أمني» إسرائيلي حتى التأكد من زوال «التهديدات».

وهنا يبرز معبر رفح كأول اختبار عملي لهذه الخطة، حيث يسعى ترمب لفتحه كجزء من «المرحلة الثانية» التي تلي وقف العدوان الإسرائيلي، ليكون شريانا لإعادة الإعمار تحت رقابة «مجلس السلام» الذي شكله ترمب لضمان تنفيذ بنود الخطة وتعبئة الموارد الدولية لـ«غزة الجديدة».

وفي خضم هذه التطورات، يظل معبر رفح شاهدا على استمرار المماطلة الإسرائيلية في الالتزام بمسار التهدئة، فبعد أن أعلنت (إسرائيل) أول من أمس، التعرف على رفات آخر جندي في غزة لم تتبق لها أي ذريعة قانونية أو إنسانية لعدم الدخول في المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

ومع ذلك، يستمر نتنياهو في فرض اشتراطات أمنية وسيادية على المعبر، مما يؤكد أن الهدف يتجاوز مجرد الأمن إلى محاولة فرض واقع جديد لتكريس السيطرة الإسرائيلية غير المباشرة على القطاع، وهو ما يضع القاهرة أمام تحد سيادي وأمني بالغ التعقيد.

الإعلام الحكومي ينعى القيادي أبو السبح

غزة/ فلسطين:

نعى المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، أمس، القيادي عطا الله أبو السبح من رفح جنوبي القطاع الذي توفي قبل يومين.

وقال المكتب الإعلامي، في تصريح صحفي إن أبو السبح رحل بعد مسيرة حافلة بالعطاء والعمل الوطني وخدمة أبناء شعبنا الفلسطيني وشكّل نموذجاً راسخاً في التضحية والإخلاص.

وأضاف أنه «ترك بصمات واضحة في ميادين متعددة من العمل الوطني والثقافي، وتميّز بسيرة عطرة ومواقف مشرفة، شهد له بها كل من عرفه وتعامل معه».

وأوضح المكتب أن الدكتور عطا الله تولى منصب وزير الثقافة في الحكومة العاشرة عام 2006، وأسهم بجهود مقدّرة في تعزيز المشهد الثقافي الوطني وترسيخ قيم الهوية والانتماء.

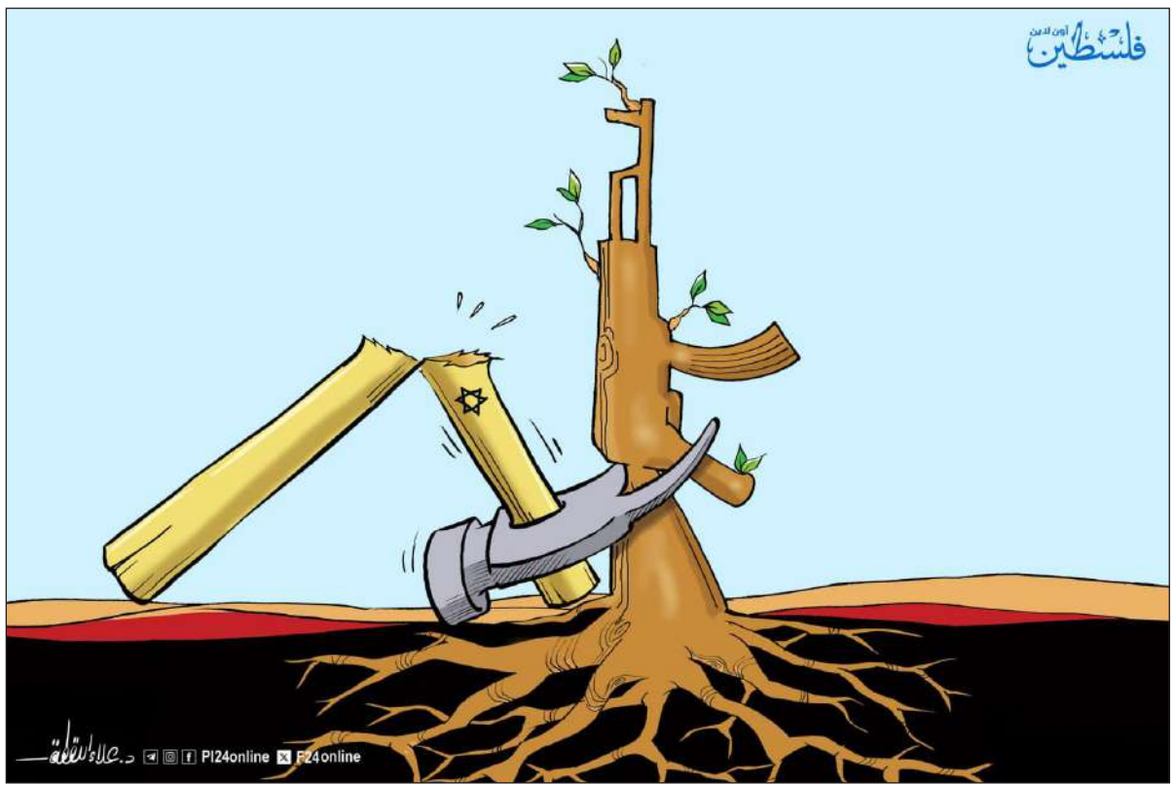

بعد انقطاع أكثر من عامين

الصحة تعلن استئناف عمل لجنة «كومسيون» الطب النفسي في غزة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة أمس، عن عودة عمل لجنة كومسيون الطب النفسي بشقيها الجنائي والشرعي، بعد انقطاع دام أكثر من عامين.

وأوضحت الوزارة في بيانٍ صحفي، أن اللجنة تعد من اللجان المهمة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمحاكم والجهات القضائية، وتستقبل الحالات المتعلقة بتصرفات ذوي الأمراض النفسية، بهدف تحديد أهليتهم وقدرتهم على إدارة تصرفاتهم واتخاذ القرارات، والبت في مدى الأهلية من الناحية الطبية والقانونية.

وأضافت الوزارة أن اللجنة تختص بتقييم أهلية الشخص وقدرته على إدارة شؤونه وقراراته، بما يسهم في دعم العدالة وحفظ حقوق المرضى والمجتمع.

كما أكدت أن بدء عمل اللجنة يشكل فرصة حقيقية لحل العديد من الإشكاليات العالقة في المحاكم، ويساعد في تسريع الفصل في القضايا ذات البعد النفسي والجنائي والشرعي.

بين المنحة والحدود المغلقة... طلبة غزة يدرسون على أمل العبور

غزة/ فاطمة العويني:

كل صباح يفتح كريم موسى حاسوبه المحمول في خيمة نزوحه شمال مدينة غزة، لا ليلتحق بمحاضرة جامعية رسمية، بل ليحمّل ما تيسّر من مواد كلية الصيدلة بجامعة القاهرة، متشبثًا بحلم مؤجل منذ عامين. فبين منحة دراسية نصفية وحدود مغلقة، تتأرجح حياة عشرات الطلبة الغزيين الذين علقوا مستقبلهم الأكاديمي على بوابة معبر رفح.

كريم، الذي أنهى الثانوية العامة قبل أشهر قليلة من اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، حصل على فرصة دراسة الصيدلة في مصر، لكنه لم يتمكن حتى اليوم من مغادرة القطاع.

يقول: "أعيش على الأمل... أريد دراسة الصيدلة على أصولها، لكن هذا لم يعد ممكنًا هنا"، في إشارة إلى الدمار الواسع الذي طال الجامعات والبنية التعليمية في غزة.

يحاول الشاب استثمار وقته بتحميل متطلبات تخصصه ودراستها ذاتيًا، استعدادًا ليوم قد يُفتح فيه المعبر. غير أن الظروف المحيطة، كما يصفها، لا تساعد على التعلم؛ فالتعليم الإلكتروني غير مجدٍ لتخصص عملي كالصيدلة، فضلًا عن فقدانه منزله الذي قُصف في اليوم الثاني من الحرب.

ورغم قسوة الواقع، يجد كريم دعمًا معنويًا في موقف الجامعة المستضيفة، التي لم تُلغِ منحة دراسته حتى الآن. ويضيف: "المنحة ستخفف العبء عن أسرتي، وتمنحني حياة جامعية طبيعية أحتاجها بشدة".

ويوجه نداءه إلى اللجنة الوطنية المرتقبة لإدارة غزة، مطالبًا بإيلاء ملف الطلبة الجامعيين أولوية عاجلة.

ولا تختلف قصة خالد حاتم عمر كثيرًا. الطالب المتفوق، الذي أنهى الثانوية بمعدل 98.7% في الفرع العلمي، حُرم من عدة منح دراسية خارجية بسبب إغلاق المعبر. أبرزها منحة في تخصص هندسة الحاسوب بتركيا، وهو التخصص الذي طالما حلم بدراسته.

يقول خالد: "كدت أفقد المنحة أكثر من مرة، لكن بعد اعتصام إلكتروني لطلبة غزة، صدر قرار تركي بسريان المنح حتى نتمكن من

الطالب خالد حاتم عمر

الخروج". ورغم محاولاته الالتحاق بجامعات محلية، إلا أن التعليم الإلكتروني وعدم دراسته للتخصص الذي يرغبه دفعاه لتأجيل الفصل الدراسي، بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع.

وتتجاوز معاناة هؤلاء الطلبة الجانب الفردي، لتكشف أزمة تعليمية أوسع يعيشها مئات الحاصلين على منح جامعية خارج القطاع، في ظل إغلاق معبر رفح للسنة الثانية على التوالي، ما يهدد بضياع سنوات من أعمارهم وأحلامهم.

وفي السابع من أيار/مايو 2024، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي بدء عملية عسكرية برية في رفح، قبل أن تحتل في اليوم التالي الجانب الفلسطيني من المعبر، وتمنع دخول المساعدات والإمدادات الإنسانية، ما فاقم الكارثة الإنسانية والتعليمية في قطاع غزة.

وكان من المقرر فتح المعبر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي ضمن المرحلة الأولى من اتفاق وقف الحرب الذي دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر، إلا أن الاحتلال لم يلتزم ببنوده، ليبقى الطلبة الغزيون عالقين بين وعود المنح وواقع الحصار.

إنفوجرافيك